

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية " مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية "

د / محمد موسى علي شحاتة

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

Mohamed.mousa@com.usc.edu.eg

■ ملخص البحث:

تمثل الهدف الرئيس للبحث في الكشف عن طبيعة ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات القياس والافصاح التي أقرها معيار الأدوات المالية (IFRS:9) ونظيره المصري رقم "٤٧" المعدل عام ٢٠١٩، ومدى توافقها مع متطلبات القياس وآليات الافصاح التي قدمتها مقررات بازل III كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية، مع بيان انعكاسات سلامة وموضوعية هذا التقييم على دقة تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على المتغيرات الأساسية التي أقرتها المعايير المحاسبية الجديدة والضوابط التنظيمية والرقابية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة المتمثلة في: احتمال التعثر PD، ومقدار القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر EAD، ومعدل الخسارة عند التعثر LGD، وتقديم دراسة تطبيقية على ثلاثة بنوك تجارية تبنت التطبيق التجريبي لمعيار (IFRS:9) عام ٢٠١٨ وهي البنك الأهلي المصري، وبنك الاسكندرية، والبنك التجاري الدولي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية أهمها: التزام البنوك التجارية المصرية بنماذج التصنيف الداخلي من خلال أربعة فئات رئيسية لتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء والتي أسفرت تقاريرها المالية عن توافق التصنيفات الداخلية مع فئات التصنيف التي أقرها البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية، فضلاً عن أن تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب وجود قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والأنشطة الاقتصادية ككل. كما كشفت الدراسة عن وجود فروق معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات (IFRS:9) والذي يتم تكوينه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص خسائر الاضمحلال الفعلي، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات بازل III والذي يتم تكوينه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية محل الدراسة وبين مخصص خسائر الاضمحلال الفعلي لمحفظه القروض المصرفية، وأخيراً عدم وجود فروق معنوية بين الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:9) والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات بازل III للبنوك التجارية محل الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، الأمر الذي يعكس التوافق بين هذين الأطارين بشأن قياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة.

- الكلمات الدالة: معيار التقرير المالي الدولي رقم "9" ، مقررات بازل III ، الخسائر الائتمانية المتوقعة، التصنيف الائتماني، محفظة القروض المصرفية.

▪ Abstract :

The main objective of the research was to Disclose the nature and Determinants of the accounting evaluation of the expected credit losses in light of the measurement and Disclosure requirements approved by the IFRS: 9 and its Egyptian counterpart No. (47) amended in 2019, and its compatibility with The measurement requirements and Disclosure mechanisms provided by the Basel committee III. As international Regulatory standards for banking supervision, indicating the safety and objectivity implications of this assessment on the accuracy of the classification of the loan portfolio and banking facilities of Egyptian commercial banks. To achieve these goals, the researcher relied on the basic variables approved by the new accounting standards and Regulatory controls to measure the expected credit losses, represented in: The probability of Default (PD), the amount of loans and credit facilities when defaulting (EAD), and the rate of loss when defaulting (LGD), and provide an applied study on three commercial banks adopted IFRS: 9 are the national bank of Egypt, bank of Alexandria and commercial international bank.

The study concluded a set of theoretical and practical results, the most important of which are: Egyptian commercial banks' adherence to the internal rating models through four main categories to evaluate and categorize the creditworthiness of

---

customers. The application of the expected credit loss measurement model requires an integrated database of historical, current and future data relating to customers, industry and economic activities as a whole. The study also revealed that there are significant differences between the impairment allowance according to IFRS: 9 which is formed to meet the expected credit losses and the actual impairment losses. While there were no significant differences between the provision for impairment losses in accordance with the requirements of Basel III, which is configured to meet the expected credit losses in commercial banks under study and the provision for actual impairment losses of the bank loan portfolio, and finally there is no significant differences Between the expected credit losses in accordance with the Requirements of IFRS: 9 the expected credit losses in accordance with Basel III requirements for commercial Banks under consideration at a significant level (0.05), reflecting the compatibility between these two frameworks on the measurement and evaluation of expected credit losses.

▪ Keywords:

International Financial Reporting Standard (IFRS:9), Basel Committee III, Expected Credit losses(ECL), Credit Rating, Bank loan Portfolio.

## أولاً : الإطار العام للبحث

### ١ - مقدمة البحث:

يمارس القطاع المصرفي المصري دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي كونه أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي، وذلك من خلال دوره في تسهيل المعاملات المالية واستقبال ودائع القطاعين الخاص والعام وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات والمشروعات القومية من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وقد تصاعد المركز المالي لإجمالي البنوك بخلاف البنك المركزي بمقدار ٥٢٧ مليار جنية بمعدل ١٠,٤% خلال الفترة يوليو- فبراير للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، كما سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار ٢٠٦,٧ مليار جنية بمعدل ١٢,٧% خلال هذه الفترة لتصل إلى ١٨٣٦,٤ مليار جنية في نهاية فبراير ٢٠١٩. ويشير التوزيع النسبي لأرصدة التسهيلات الائتمانية لغير الجهات الحكومية إلى حصول القطاع الخاص على ما نسبته ٦٠,٨% من إجمالي تلك الأرصدة، وقد سجلت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي محفظة الائتمان ٣,٩% في نهاية عام ٢٠١٨ (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

وفي سياق تزايد وتيرة المنافسة بالقطاع المصرفي ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على المستوى الاقليمي والدولي، أصبحت المخاطر الائتمانية جزء لا يتجزأ من محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، والتي يجب إدارتها بأسس موضوعية تعتمد بشكل رئيس على سلامة الدراسات الائتمانية ومتابعة الائتمان الممنوح بشكل مستمر وتبني سياسات اقتسام المخاطر مع الغير والحصول على الضمانات الكافية والتأمين عليها. ويتوقف نجاح المؤسسة المصرفية على عملية تقييم المخاطر الائتمانية المحتملة وفق أسس ومعايير موضوعية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى العملاء والأنشطة والمحفظة ككل، لذا يمثل نظام تقييم المخاطر المحتملة حجر الزاوية في تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء (السهلاوي، ٢٠١٨، Josephsona J., 2019).

واستدراكاً لحجم الخسائر التي واجهت المؤسسات المصرفية في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فقد طالبت مجموعة العشرين والمستثمرين والهيئات التنظيمية والسلطات الرقابية واضعي المعايير المحاسبية تطوير أسس ومعايير احتساب مخصصات خسائر القروض، وسرعان ما أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية IASB في عام ٢٠١٤ النسخة النهائية من المعيار رقم "٩" ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليحل محل المعيار الدولي رقم "٣٩" بشأن الأدوات المالية والذي يستند على منهج جديد لاحتساب مخصصات خسائر القروض على أساس الخسائر المتوقعة بدلاً من احتسابها على أساس الخسائر المحققة، ويؤثر تطبيق معيار (IFRS:9) على الودائع من خلال تعزيز ثقة المودعين في البنوك لأنها توفر ضمانات أكثر وحماية أوفر، مما يمكن المؤسسات المصرفية من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها آن استحقاقها، كما يسهم في تعزيز الدراسة السليمة لملاء العملاء الائتمانية، ومن ثم يمثل حماية للبنوك من أي مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية، وكذلك تقديم نماذج موضوعية دقيقة لاحتساب مخصصات الاضمحلال ومكونات معيار كفاية رأس المال. ومن هنا يربط معيار (IFRS:9) المعالجة المحاسبية للأصول وأدوات الدين بأنشطة إدارة المخاطر، ويعمل بشكل أساسي على قياس الأصول والالتزامات المالية من خلال تناول ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في: تصنيف وقياس الأصول، والخسائر الائتمانية المتوقعة، ومحاسبة التحوط، وذلك بهدف رفع مستويات الأمان وتعزيز الملاءة المالية للبنوك (أحمد، ٢٠١٨؛ Yang, 2017).

وتوافقاً مع اصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم "٩" قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ٢٠١٥ المبادئ والضوابط الارشادية التي تُرسي أسس القياس الكمي والنوعي لمخاطر الائتمان وآليات الافصاح عنها، والممارسات التي ترتبط بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وكيفية تفعيلها بما يتفق مع المعالجة المحاسبية التي تقتضيها متطلبات معيار (IFRS:9)، كما أصدرت اللجنة في ديسمبر ٢٠١٧ الورقة النهائية التي تتضمن مجموعة من التعديلات على المناهج المعيارية لقياس وإدارة

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل والتي تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لاتفاقية بازل III، وهذه المراجعات والتعديلات تعتمد على تقليص الفجوة بين المناهج المعيارية والمناهج الداخلية فيما يخص مخاطر الائتمان ويفرض منهجاً جديداً لاحتساب المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل (إبراهيم، ٢٠١٨؛ (BCBS,2017).

وعلى الصعيد المصري، فقد أكد البنك المركزي كسلطة إشرافية ورقابية على ضرورة التزام البنوك التجارية بمتطلبات لجنة بازل III بشأن القياس والافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وتكوين المخصصات الكافية لمواجهةها، كما قرر في جلسته المنعقدة في يناير ٢٠١٨ الزام البنوك التجارية بإعداد وتصوير قوائمها المالية وفقاً لمتطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9). ومن جانب آخر حرصت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي على تخصيص معيار المحاسبة المصري رقم "٤٧" للأدوات المالية بما يتفق مع متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم "٩" للتأكيد على مزايا تطبيقه بالقطاع المصرفي ( البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩).

وفي ضوء ما سبق يستهدف الباحث بيان انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء كل من متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم "٩"، ومتطلبات بازل III للرقابة المصرفية، على تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وتقديم دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية.

## ٢- مشكلة البحث :

يمثل تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية أحد الدعائم الرئيسية التي تركز عليها إدارة البنوك التجارية في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية قبل حدوثها، وتقديم التحذيرات المبكرة (التنبؤ) باحتمال توقف المقترضين عن السداد، فضلاً عن التقييم الفعال للعملاء بشكل مستمر مما يؤثر على ربحية البنك، وفي سياق تأكيد البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية على ضرورة التزام البنوك التجارية بأسس تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية لما لها من تأثير على العملاء والقطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتعظيم

درجة الأمان للقروض والتسهيلات المصرفية ( البنك المركزي المصري، ٢٠١٨). فقد تبنت البنوك التجارية المصرية نظام لتصنيف القروض طبقاً لدرجة المخاطر المتعلقة بها، والذي يجب أن يتناسب مع طبيعة أنشطة البنك ودرجة تعقدها بحيث يتم تقييم محفظة القروض بشكل دقيق والعمل على تكوين مخصصات موضوعية وكافية لمواجهة الخسائر المرتبطة بها، كما يجب التأكد من صحة تصنيف العملاء ووضعهم بالترتيب الملاءمة في حالة تغير الجدارة الائتمانية (رياض، ٢٠١٨؛ Darren & Kisgen, 2018).

وانطلاقاً من الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي IAS:39، ولا سيما نظيره المصري رقم "٢٦" بعنوان (الأدوات المالية) بشأن تأخر الاعتراف بخسائر القروض في ظل تطبيق منهج الخسارة المحققة Incurred Loss للمحاسبة عن اضمحلال الأصول المالية والتي تم اقتراحها بضرورة وجود دليل مادي وموضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الأصل المالي نتيجة وقوع حدث أو أكثر بعد عملية الاعتراف الأولي، الأمر الذي أدى إلى تدني قيمة مخصصات خسائر القروض وتأثيرها بشكل سلبي على جودة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية ( أحمد، ٢٠١٨؛ Du Ding, 2019). وكنتيجة حتمية لهذه الانتقادات قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) في يوليو عام ٢٠١٤ والذي يمثل نقلة محاسبية جوهرية تتعلق بمتطلبات الاعتراف والقياس عن الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECLS) Expected Credit Losses بدلاً من الخسائر الفعلية (المحققة) Incurred Loss، على أن تقوم البنوك التجارية بتطبيقه في غضون عام ٢٠١٨ سعياً نحو تعظيم الاستفادة منه في تحسين مبادئ الاعتراف ونماذج القياس للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي ينعكس على جودة التقارير المالية ولا سيما تحقيق الاستقرار المالي على المستوى المصرفي والاقتصادي ككل (Novotry- Farks, 2016; Seitz et al., 2018).

وتأكيداً على أهمية ومزايا تطبيق معيار (IFRS:9)، فقد أصدرت لجنة بازل III كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية المبادئ والضوابط الإرشادية التي تكفل



الممارسات التنظيمية الجيدة لإدارة المخاطر الائتمانية، وقدمت نماذج موضوعية لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بما يتوافق مع ما جاء بمتطلبات معيار (IFRS:9)، مؤكدة على أهمية احتساب المخصصات الكافية لمواجهة خسائر اضمحلال الأصول وفقاً للنظرة المستقبلية، وبيان تأثيرها على جودة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية وضمان سلامة المراكز المالية للمؤسسات المصرفية) (Deloitte,2015;PWC,2016).

وارتكازاً على قيام البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية بالزام البنوك التجارية بتطبيق متطلبات مقررات بازل III للرقابة المصرفية، ومتطلبات تطبيق معيار (IFRS:9) عن عام ٢٠١٨ بشكل تجريبي ومن بداية عام ٢٠١٩ بشكل إلزامي، تتجسد مشكلة البحث في دراسة وتحليل طبيعة ومحددات التوافق بين متطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9) ونظيره المصري رقم " ٤٧ " المستحدث عام ٢٠١٩ بشأن نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وآليات الإفصاح عنها، وبين متطلبات المعايير التنظيمية المتمثلة في مقررات بازل III كمعايير دولية للرقابة المصرفية، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية. فضلاً عن بيان انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل المعايير المحاسبية والتنظيمية على تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية المقدمة للعملاء مع اجراء دراسة تطبيقية. ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١. ما هي محددات ونماذج تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية لمحافظ القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية ؟
٢. ما هي ضوابط القياس والإفصاح المحاسبي عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية المصرية في ضوء متطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9) ؟ وما تأثيرها على تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية محل الدراسة ؟

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

٣. ما نماذج القياس وآليات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية المصرية في ضوء متطلبات المعايير التنظيمية (مقررات بازل III وتعليمات البنك المركزي)؟ وما تأثيرها على تصنيف محفظة القروض والتسهيلات بالبنوك التجارية محل الدراسة؟
  ٤. ما هي طبيعة ومحددات التوافق بين متطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9) وبين متطلبات المعايير التنظيمية (مقررات بازل III وتعليمات البنك المركزي المصري) بشأن التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية بالبنوك التجارية؟
  ٥. هل توجد فروق ذات دلالة معنوية بين تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة وفقاً لمتطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9) وبين متطلبات المعايير التنظيمية (مقررات بازل III وتعليمات البنك المركزي المصري)؟
- ٣- عرض وتحليل الدراسات السابقة:

يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة من حيث ارتباطها بمتغيرات البحث تمهيداً لاشتقاق فروضه والتأكيد على أهميته، من خلال المحاور التالية:

١/٣- الدراسات والاصدارات المهنية بشأن المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تناولت دراسة (Xin Xu,2016) Estimating Lifetime Expected Credit Losses Under IFRS 9، والتي استهدفت عرض المعالجة المحاسبية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) ومدى اختلافها عن المعالجة المحاسبية وفقاً للمعيار الدولي (IAS:39)، وبيان منهجية ونماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL سواء لفترة واحدة ١٢ شهر من تاريخ الاعتراف الأولي للمعاملة المالية، أو على مدار عمر المعاملة المالية بالكامل. وقد قدمت الدراسة نموذجاً مقترحاً لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترات المتعددة Life Time ECL طبقاً لمتطلبات معيار (IFRS:9)، وكذلك تضمين هذا النموذج تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة عن فترة واحدة كحالة خاصة Single -Period ECL. وقد

استقرت الدراسة إلى المحددات الرئيسية لتفعيل هذا النموذج وهي: ارتباط مفهوم الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع أوجه عجز النقدية على مدى العمر المتوقع للأداة المالية، ويشير هذا العجز إلى الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمؤسسة المانحة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لشروط العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع هذه المؤسسة استلامها مع مراعاة كل من المبالغ وتوقيتات التحصيل، ومن جانب آخر يجب أن تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة للأداة المالية بمبلغ تقديري مرجح يتم احتسابه من خلال التقييم المحاسبي لنطاق محدد من النتائج المحتملة دون تحيزات غير مبررة، فضلاً عن عدم حاجة المؤسسة المصرفية عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى سيناريوهات متعددة وإنما يتم التركيز فقط على احتمال وجود خسائر ائتمانية متوقعة من عدمه، وأخيراً ضرورة مراعاة القيمة الزمنية للنقود عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام معدل الفائدة الفعلي السائد في السوق.

وقد قدمت دراسة (Miu Peter,2016) بعنوان Adapting Basel's A-IRB Models For IFRS 9 Purposes منهجية تطبيق معيار (IFRS:9) بشأن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من الاعتماد على المنهج التاريخي لقياس الخسائر الائتمانية المحققة، ومن منظور مختلف ركزت هذه الدراسة على بيان أوجه التشابه بين متطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم "9" ومتطلبات مقررات بازل للرقابة المصرفية بشأن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إيجاد حلول علمية وممارسات تطبيقية ارتبطت بضرورة قيام إدارة البنوك بالاستفادة من نماذج اختبارات تحمل الضغوط بشكل جيد لاستخلاص نموذج التقييم الداخلي المتقدم A-IRB لحساب الخسائر الائتمانية على مدار عام واحد أو على مدار العمر الاجمالي للأصول المالية. وقد قامت الدراسة بتطبيق نموذج التقييم الداخلي المتقدم لاحتساب كافة المعلمات التي تسهم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وهي: احتمال التعثر (PD)، ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD) وقيمة الأصول المالية عند التعثر (EAD)، ولضمان أن يعكس مقياس الخسارة المتوقعة الحالة الراهنة للاقتصاد ودورة الأعمال تم تطوير هذا النموذج بحيث يكون مدفوع ديناميكياً بمتغيرات رئيسية

في الاقتصاد الكلي تدعم قراءة السيناريوهات المختلفة وتنفيذ اختبارات تحمل الضغوط من خلال تحليل السلاسل الزمنية المختلفة.

في حين قدمت دراسة (Gerald A. & Edwards Gr.,2016) بعنوان Supervisors Key Roles as Banks Implement Expected Credit Loss Provisioning التوجيهات الأساسية والضوابط الرقابية التي تمارسها البنوك المركزية والسلطات الاحترازية الأخرى وكذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمؤسسات المصرفية وأليات الإفصاح عنها، وسياسات احتساب مخصصات مواجهة هذه الخسائر. وكشفت الدراسة عن أهمية وضرورة قيام هذه الجهات الإشرافية والرقابية بتحديد ومتابعة وتقييم تأثير متطلبات تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL على مصفوفات التقارير الاحصائية والمالية، ومراجعة جودة الأصول والأدوات المالية، واستراتيجيات تنفيذ اختبارات تحمل الضغوط، وكذلك الأدوات الإشرافية الأخرى لضمان الوفاء بالأهداف المنوطة بها. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن جميع المؤسسات المصرفية التي تمتلك أصول مالية أو التزامات تخص القروض والتسهيلات الائتمانية والتي لم يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مثل (إدارة المحافظ الاستثمارية) تتأثر بقواعد الانخفاض الجديدة في المخصصات طبقاً لتطبيق متطلبات (IFRS:9)، كما يمتد هذا التأثير إلى القروض والأصول المالية الأخرى والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو التي يتم تسجيلها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

وفي هذا السياق استهدفت دراسة (Novotry- Farks,2016) بعنوان The Interaction of IFRS 9 Expected Loss Approach With Supervisory Rules and Implications For Financial Stability بيان مقومات التفاعل بين متطلبات تطبيق معيار (IFRS:9) والركائز الأساسية لمقررات بازل III كمعايير تنظيمية وإشرافيه من خلال الدعمة الأولى : متطلبات رأس المال التنظيمي، والدعمة الثانية: المراجعة الإشرافية/ الرقابية، والدعمة الثالثة: انضباط السوق.

وكشفت الدراسة أن اختلاف الأهداف التي تسعى إليها كل من مقررات بازل III ومتطلبات المعيار الجديد تؤثر على اختلاف منهجية قياس ومعالجة خسائر انخفاض قيمة الأصول المالية، إلا أنه توجد ضوابط ودعائم مشتركة تدعم التوافق فيما بينهما فمن حيث الدعامة الأولى تستخدم مخصصات خسائر القروض كمدخل لاحتساب رأس المال النظامي ومن ثم يكون لها تأثير مباشر على رأس المال التنظيمي ومعدلات الملاءة المالية، وبالنسبة للدعامة الثانية تقوم الجهات والادارات الإشرافية بتقييم إدارة مخاطر الائتمان الداخلية للبنوك وتقييم مدى كفاية مخصصات القروض لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة، وقد أكدت الدراسة أن محاسبة خسائر القروض تؤثر بشكل كبير على شفافية البيانات المالية للبنك التي تعكس انضباط السوق بالدعامة الثالثة، كما خلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق منهج القيمة العادلة لقياس وتقدير الأصول والالتزامات المالية.

كما اهتمت دراسة (أحمد، ٢٠١٨) بقياس أثر الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية، واستهدفت الدراسة تحليل منهجية تطبيق معيار (IFRS:9) بشأن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للوقوف على المعالجات المحاسبية المستحدثة، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بين المنهجية المستحدثة والمنهجية المطبقة وفقاً للمعيار الدولي رقم "٣٩" ونظيره المصري رقم "٢٦"، مع مراجعة ما جاء بمتطلبات المعايير والضوابط الرقابية بمقررات بازل للرقابة المصرفية. وقد اعتمدت الدراسة على الحصر الميداني من خلال استخدام قائمة الاستقصاء لعينة من الأكاديميين والمهنيين قوامها ٣٠٩ ٢٣١ مفردة بنسبة استجابة ٧٤,٨%. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أنه على الرغم من التقارب الذي حدث بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي بشأن الاعتراف والقياس للخسائر الائتمانية المتوقعة، إلا أنه مازال يوجد خلاف من حيث النماذج المستخدمة للاعتراف والقياس لتلك المخاطر، نتيجة اختلاف التغذية العكسية لأصحاب المصالح المعنيين بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة التي وردت بكلا

المجلسين، كما يتطلب تنفيذ نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وضع سياسات وإجراءات للحوكمة للحصول على بيانات تاريخية وحالية ومعلومات مستقبلية لا ترتبط فقط بالعميل والصناعة التي يعمل بها ولكن بمؤشرات كلية عن النشاط الاقتصادي وبالدراسات التحليلية والاحصائية لتحديد مدى تأثير أي تغيرات متوقعة في النشاط الاقتصادي على المخاطر الائتمانية، وأخيراً أكدت الدراسة على أن نموذج تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لاقى قبولاً من لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي قد طالبت البنوك القيام بحسابها كأساس ملائم للاحتفاظ بمعيار كفاية رأس المال لمقابلة الخسائر الائتمانية غير المتوقعة.

واستهدفت دراسة (إبراهيم ، ٢٠١٨) بيان التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار (IFRS:9) والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي مع تقديم دراسة تطبيقية بالبنك الأهلي المصري، وقد كشفت الدراسة عن أن التحديات التي تواجه تطبيق المعيار الجديد تتمثل في متطلبات العرض والقياس والافصاح عن الأدوات المالية بالتقارير المالية الدورية، وكذلك تجسدت الآثار المترتبة على تطبيق هذا المعيار في كيفية قياس وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال نموذج الأعمال بدلاً من الاعتماد على الخسائر الحقيقية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، مما يؤثر سلباً على نتائج أعمال البنوك. كما أكدت الدراسة أن الأثر الضريبي من هذا التعديل يستوجب زيادة أعباء البنوك فيما يتعلق بضريبة الدخل نتيجة إضافة ٢٠% من المخصص للوعاء الضريبي، وفي هذا السياق أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بزيادة رأسمالها لمقابلة الزيادة المقدرة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السنوات القادمة للمحافظة على متطلبات الحد الأدنى من رأس المال النظامي.

وأخيراً استعرض تقرير ( البنك المركزي المصري، ٢٠١٩) تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS:9) بهدف إلزام البنوك المصرية بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار (IFRS:9) اعتباراً من عام ٢٠١٩ وسمح للبنوك التطبيق التجريبي في عام ٢٠١٨، وأكد التقرير على أنه عند بداية فترة التطبيق الأولي لهذه التعليمات

يجب على البنوك التحقق من سلامة وصلاحية وفاعلية النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك من خلال جهة مستقلة عن البنك بخلاف مراقبي الحسابات المعتمدين له، وكذلك ضرورة قيام مجلس إدارة البنك بالإشراف المباشر والمتابعة للصيقة لتنفيذ هذه التعليمات على أن تشمل كل من : سياسات واجراءات تصنيف الأصول المالية وإعادة التصنيف سواء المعترف بها داخل المركز المالي أو خارجه والتي تنطوي على مخاطر ائتمانية وذلك بين المراحل الثلاثة لتصنيف القروض والتسهيلات الائتمانية، وأدوات الدين وارتباطات القروض والضمانات المالية، وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وكذلك سياسات وإجراءات حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنود والعناصر التي تنطوي على مخاطر ائتمانية جوهرية، ومحددات ومعايير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المستخدمة. وأخيراً شدد التقرير على ضرورة اعتماد نماذج الأعمال والمنهجيات التي تستخدم في التطبيق في ضوء استراتيجية كل بنك بالإضافة إلى أهمية اعتماد نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، والذي يتضمن احتمالية التعثر Probability of Default (PD) التي تعكسها كل درجة من درجات هذا التصنيف، وكذلك اعتماد منهجية احتساب كل من معدل الخسارة عند التعثر Loss Given Default (LGD) وقيمة الأصول المالية عند التعثر Exposure at Default (EAD) لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢/٣- الدراسات والاصدارات المهنية بشأن تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية بالبنوك:

قدم تقرير (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦) الضوابط المستحدثة لأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات، والتي سبق اعتمادها بجلسته المنعقدة في ٢٤ مايو ٢٠٠٥ بشأن القواعد المرفقة التي تتعلق بأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات. وقد وجه مجلس إدارة البنك المركزي بضرورة التزام البنوك بمراجعة نظمها الداخلية لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء عند منح الائتمان أو زيادته أو طلب تجديده، وكذلك سياسات وضوابط تكوين المخصصات وفقاً لهذه

الأسس التي ارتبطت بالمخاطر الائتمانية وتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية لكل من المؤسسات والقروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي، بالإضافة إلى القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية. وأكد التقرير على وجود عشرة فئات تعكس الجدارة الائتمانية للعملاء والمخصص الواجب تكوينه ونوعه، حيث أن الفئات من ١:٧ تعكس درجة مخاطر معتدلة أو مقبولة مما يعبر عن حالة جدارة ائتمانية منتظمة في حين تراوحت نسبة المخصص العام المطلوب تكوينه بين صفر% للفئة الأولى و ٥% للفئة السابعة، كما أن الفئات من ٨،٩،١٠ تعكس درجة مخاطر دون المستوى، ومشكوك في تحصيلها، وريئة مما يعبر عن درجة جدارة ائتمانية غير منتظمة تتطلب تكوين مخصصات محددة بنسبة ٢٠% و ٥٠% و ١٠٠% على التوالي.

وفي هذا السياق استعرض تقرير (البنك الأهلي المصري، ٢٠١٧) محددات التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية محل التمويل، ومن ثم معرفة حساسية تلك المؤسسة للتغيرات المفاجأة في بيئة الأعمال أو الظروف والأحوال المالية المحلية والعالمية والتي قد تؤدي إلى زيادة احتمالات عدم الوفاء والقدرة على سداد الالتزامات. وقد أكد التقرير على ضرورة أن تتضمن نماذج تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء العوامل المالية وغير المالية، حيث يتم الاعتماد على العوامل المالية في قياس المخاطر المالية من خلال تحليل النسب والمؤشرات التي تمثل مصدراً حيوياً للتقييم الكمي للمؤسسة، في حين أن العوامل غير المالية تقوم بقياس مخاطر الأعمال من خلال تقييم الإدارة وتحليل الصناعة والمنافسة والتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، كما كشف التقرير عن قيام البنك بتبني أسس تقييم الجدارة الائتمانية التي أقرها البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية من جانب، واستخدام النماذج الداخلية الخاصة به لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتصنيف محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية من جانب آخر.

في حين استهدفت دراسة (Hussein et al. , 2016) بعنوان Predicting Creditworthiness in Retail Banking With Limited Scoring Data



الكشف عن المناهج المستخدمة في تقييم القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء بالقطاع المصرفي الكاميروني، وبناء نموذج ملاءم لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء بحيث يكون له قدرة عالية على التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ومقارنة نتائجها بالنظم التقليدية المستخدمة لتقييم جودة المحفظة الائتمانية، فضلاً عن تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً وأهمية في مكونات نموذج التقييم الائتماني الرقمي (تسجيل النقاط) لترشيد قرارات منح أو زيادة أو تجديد طلبات الائتمان من قبل العملاء. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في كل من : يجب أن تمتلك المؤسسات المصرفية نماذج لاتخاذ القرار تجعل الائتمان متاحاً بشروط تعكس احتياجات المقترضين وقدرتهم على السداد الأمر الذي يتطلب وجود نظام جيد للتقييم الائتماني الرقمي بها، كما يجب أن يتم تصميم نظام التقييم الائتماني الرقمي ليتناسب مع الظروف الاقتصادية وطبيعة المؤسسات المصرفية المانحة والذي يدعم عملية التنبؤ بربحية البنوك ومدى قدرة المقترضين على سداد ديونهم، وأخيراً أكدت الدراسة على أن الغرض من التصنيف الائتماني هو توفير مقياس موجز وموضوعي للجدارة الائتمانية للعملاء يساهم في الحفاظ على أموال البنك ويعزز من الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ككل.

كما استهدفت دراسة (رياض ، ٢٠١٨) تقديم إطار مقترح للقياس والافصاح عن الجدارة الائتمانية في البنوك التجارية المصرية في ضوء اتفاقية بازل، وقياس تأثير درجة الجدارة الائتمانية للمنشآت طالبة منح الائتمان على صحة القرار الائتماني المتخذ من قبل البنوك، مع بيان أثر العوامل المالية وغير المالية على درجة الجدارة الائتمانية للمنشآت طالبة منح الائتمان، والافصاح عن قدرتها على مدى الوفاء بالتزاماتها في ضوء مقررات بازل ومعايير المحاسبة الدولية وتعليمات البنك المركزي المصري، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الميداني من خلال تصميم وتوزيع قائمة الاستقصاء على عينة من المديرين وموظفي الائتمان بالبنوك العاملة في مصر. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود تأثير معنوي لقياس درجة الجدارة الائتمانية للمنشآت طالبة منح الائتمان على درجة

الجدارة الائتمانية للبنوك وذلك من خلال استخدام محددات نموذج ألتمان الذي يقوم بالتنبؤ بالمخاطر الائتمانية قبل حدوثها بشكل دقيق لتجنب الوقوع في خسائر فادحة، كما أكدت الدراسة على ضرورة الإفصاح عن درجة الجدارة الائتمانية لكل عميل في البنك مما يساعد على الحد من المخاطر الائتمانية، مع مراعاة أهمية المؤشرات المالية وغير المالية في قياس الجدارة الائتمانية في سياق الالتزام بما ورد في المعايير المحاسبية المحلية والدولية ومقررات بازل.

وقد استهدفت دراسة ( Leonard I. Nakamura & Kasper Roszbach,2018) بعنوان Credit ratings, private information, and bank monitoring ability استخدام بيانات التصنيف الائتماني من بنكين سويديين كبيرين لاستنباط الأدلة على إمكانية متابعة وضبط القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك. حيث تزداد المعلومات الخاصة لدى البنوك (مالية وغير مالية) مع زيادة حجم القروض. وقد كشفت الدراسة أن المعلومات المتاحة للجمهور من وحدات الائتمان المصرفية لا يتم احتوائها بشكل فعال في تصنيفات البنك حيث أن: تصنيفات وحدات الائتمان تتنبأ بتحركات مستقبلية في تصنيفات البنوك وتحسين توقعات الإفلاس. كما أن عدم كفاءة التصنيفات المصرفية تكون أكبر بالنسبة للقروض الصغرى على العكس من القروض المتوسطة والكبيرة، ومن ثم يتم تحسين تحليل مخاطر محافظ القروض أثناء عمل الدراسات الائتمانية من خلال الجمع بين التصنيفات الائتمانية المصرفية وتصنيفات وكالات وجمعيات التصنيف الائتماني المحلية والدولية. فضلاً عن ضرورة استخدام نماذج وتقنيات مستحدثة تمكن كل من المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية من تقييم أداء أنظمة التصنيف الائتماني.

وأخيراً ناقشت دراسة (Yu-Jen Hsia et al.,2019) بعنوان Do Unsolicited Bank Credit Ratings Matter To Bank Leverage Decision? Evidence From Asian Countries تأثير التصنيفات الائتمانية الالزامية (SCR) والتصنيفات الائتمانية غير الالزامية (UCRs) على قرار الرافعة المالية للبنك قبل وبعد تغيير التصنيف الائتماني. وقد أكدت الدراسة أن البنوك التي

لديها UCRs تصدر ديناً أقل بالنسبة إلى حقوق الملكية عندما تقترب تغييرات التصنيف الائتماني. كما أن النتائج تكون بارزة أيضاً عندما ينتقل التصنيف الائتماني المصرفي من درجة الاستثمار إلى درجة المضاربة. فضلاً عن أنه أثناء تخفيض درجة التصنيف الائتماني تميل البنوك التي لديها تصنيفات ائتمانية إلزامية إلى إصدار المزيد من الديون الأقل نسبة إلى حقوق الملكية من تلك التي لديها تصنيفات ائتمانية غير إلزامية، ومن ثم تؤدي التصنيفات الائتمانية الإلزامية وغير الإلزامية إلى تأثيرات مختلفة بشكل كبير على قرار الرافعة المالية للبنك مما يدعم الجهات الإشرافية ووكالات التصنيف الائتماني بتداعيات الاستقرار المالي على التنمية الاقتصادية لذا تقترح لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS تقليل اعتماد المقرضين (البنوك) على التصنيفات الائتمانية الخارجية.

ومن خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة، يمكن للباحث استخلاص النقاط

التالية:

- ركزت معظم الدراسات ( أحمد، ٢٠١٨؛ إبراهيم، ٢٠١٨؛ Peter Miu,2016; Gerald A. & Edwards Gr.,2016; Novotry- Farks,2016) والتقارير والاصدارات المهنية (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ BCBS,2015; BCBS,2017) على عرض وتحليل متطلبات القياس والافصاح عن الأدوات المالية وفقاً للمعيار (IFRS:9) وتحديد أوجه التشابه والاختلاف مع متطلبات المعيار الدولي (IAS:39)، مع بيان تأثير تطبيق المعيار الجديد على جودة التقارير المالية بالمؤسسات المصرفية. كما تطرقت بعض هذه الدراسات إلى الدور الحيوي لمقررات بازل III بشأن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتكوين مخصصات عامة / محددة كافية لمواجهة هذه الخسائر. إلا أن هذه الدراسات اعتمدت على الحصر الميداني دون التركيز على تقديم دراسات تطبيقية تبين الأثر الكمي والنوعي لتطبيق معيار (IFRS:9) ولا سيما نظيره المصري رقم "٤٧" على تسوية القوائم المالية بالبنوك وانعكاساتها على تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء.

■ تناولت بعض الدراسات (رياض، ٢٠١٨؛ Hussein A. et al., 2016) والتقارير والاصدارات المهنية (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦؛ البنك الأهلي المصري، ٢٠١٧؛ BCBS, 2017; PWC, 2017) محددات التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية التي تتبعها المؤسسات المصرفية، ومؤشرات قياسها. وقد استقرت هذه الاصدارات والدراسات على أهمية الاستعانة بالمؤشرات المالية وغير المالية في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء من خلال نماذج كمية موضوعية تعزز من عملية التنبؤ بالخسائر الائتمانية المحتملة بمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، كما أكدت على ضرورة تكوين مخصصات كافية لمواجهة هذه الخسائر. إلا أن هذه الدراسات والاصدارات لم تتطرق إلى الآثار المترتبة على تطبيق المعيار (IFRS:9) على تقييم وتصنيف محفظة القروض المصرفية، ومتطلبات الإفصاح عنها بالتقارير المالية.

ولعل ما يميز الدراسة الحالية ويُمثل الدافع الرئيس للباحث نحو إعداد هذا البحث كل من :

- نمذجة أثر تطبيق معيار (IFRS:9) على التقييم المحاسبي للجدارة الائتمانية للعملاء وتصنيفهم ضمن المحفظة المصرفية.
- التركيز على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء مقررات بازل III ومدى تأثيرها على تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء.
- تسليط الضوء على محددات وضوابط التوافق بين متطلبات معيار (IFRS:9) ونظيره المصري رقم "٤٧" ومقررات بازل III بشأن أهمية المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تقديم دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية لبيان انعكاسات التقييم المحاسبي للتوافق بين (IFRS:9) ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية بالبنوك التجارية المصرية.

#### ٤- أهداف البحث :

يتجسد الهدف الرئيس للبحث في الكشف عن طبيعة ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء دراسة وتحليل متطلبات القياس والإفصاح التي أقرها معيار الأدوات المالية (IFRS:9) ونظيره المصري رقم "٤٧" المستحدث عام ٢٠١٩، ومدى توافقها مع متطلبات القياس وآليات الإفصاح التي قدمتها مقررات بازل III ك معايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية. وبيان انعكاسات سلامة وموضوعية هذا التقييم على دقة تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. الكشف عن محددات ونماذج تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية لمحافظ القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية.
٢. دراسة وتحليل ضوابط القياس والإفصاح المحاسبي عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية المصرية في ضوء متطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9) ونظيره المصري رقم "٤٧" المستحدث عام ٢٠١٩، وبيان تأثيرها على تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية محل الدراسة.
٣. تحديد نماذج القياس وآليات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية المصرية في ضوء متطلبات المعايير التنظيمية (مقررات بازل III وتعليمات البنك المركزي)، وبيان تأثيرها على تصنيف محفظة القروض والتسهيلات بالبنوك التجارية محل الدراسة.
٤. استخلاص طبيعة ومحددات التوافق بين متطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9) ونظيره المصري رقم "٤٧" المستحدث عام ٢٠١٩، ومتطلبات المعايير التنظيمية (مقررات بازل III وتعليمات البنك المركزي المصري) بشأن التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية بالبنوك التجارية.
٥. قياس الفروق بين تقييم وتصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة في ضوء متطلبات معيار (IFRS:9) ونظيره

المصري "٤٧" من جانب، ومتطلبات المعايير التنظيمية (مقررات بازل III وتعليمات البنك المركزي المصري) من جانب آخر.

#### ٥- فروض البحث :

في ضوء تساؤلات البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، واستناداً على عرض وتحليل الدراسات السابقة يمكن اشتقاق فروض البحث على النحو التالي:

١. تلتزم البنوك التجارية المصرية بأسس تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية والضوابط الرقابية ( مقررات بازل III وتعليمات البنك المركزي المصري).

٢. توجد فروق ذات دلالة معنوية بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة بمراحل التصنيف المختلفة في ضوء متطلبات معايير (IFRS:9) وبين المخصصات الفعلية لخسائر اضمحلال محفظة القروض بالبنوك التجارية محل الدراسة.

٣. توجد فروق ذات دلالة معنوية بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة بمراحل التصنيف المختلفة في ضوء المعايير التنظيمية (مقررات بازل III) وبين المخصصات الفعلية لخسائر اضمحلال محفظة القروض بالبنوك التجارية محل الدراسة.

٤. لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:9)، وبين متطلبات مقررات بازل III بالبنوك التجارية محل الدراسة.

#### ٦- نطاق وحدود البحث :

■ حدود منهجية (موضوعية) : يقتصر البحث على بيان انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة على تصنيف محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية من خلال التركيز على كل من متطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9)

ونظيره المصري رقم "٤٧" المستحدث عام ٢٠١٩، ومتطلبات مقررات بازل III ك معايير تنظيمية دولية تلتزم بها البنوك التجارية المصرية. ولم يتطرق الباحث لعمليات المحاسبة عن التحوط المرتبطة بمخاطر الأدوات المالية ومن ثم استبعاد تأثير ارتباطات القروض والضمانات المالية على تصنيف محفظة القروض المصرفية.

- حدود مكانية : تتمثل في عدد ثلاثة بنوك تجارية عاملة بالقطاع المصرفي المصري وهما: البنك الأهلي المصري ممثلاً للقطاع العام، والبنك التجاري الدولي CIB ممثلاً للقطاع الخاص، وبنك الاسكندرية كفرع لبنك INTESA SANPAOLO ممثلاً للفروع الأجنبية.
- حدود زمنية : تتمثل في تحليل البيانات الخاصة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييم محفظة القروض للبنوك التجارية محل الدراسة التطبيقية، وذلك من واقع التقارير المالية لهذه البنوك للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، كفترة أولية للتطبيق التجريبي قامت به هذه البنوك تمهيداً للتطبيق الالزامي من بداية عام ٢٠١٩م.

#### ٧- أهمية البحث :

تتمثل أهمية هذا البحث من المنظورين العلمي والعملي على النحو التالي:

#### ١/٧- الأهمية العلمية:

- تزايد الاهتمام من قبل الأكاديميين والمهنيين والقائمين على التنظيم بمتطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) بالبيئة المصرية، لما له من آثار ايجابية تسهم في سلامة أسس الاعتراف ودقة نماذج القياس وجودة آليات الافصاح عن الأدوات المالية .
- ارساء ضوابط ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء التوافق بين المعايير المحاسبية (IFRS:9) ونظيره المصري رقم "٤٧" المستحدث عام (٢٠١٩)، ومقررات بازل III كمعايير دولية للرقابة المصرفية.

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

- تسليط الضوء على أسس تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية لمحظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية، ومدى مطابقتها لمقررات بازل III وتعليمات البنك المركزي المصري من جانب، واستيفائها لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية والمصرية من جانب آخر.
  - تعزيز أهمية وانعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة على تصنيف محظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية.
- ٢/٧ - الأهمية العملية:

- تزايد اهتمام إدارة البنوك التجارية بضرورة وجود نماذج موضوعية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وآليات واضحة للإفصاح عنها بالتقارير المالية بما يتناسب مع بيئة القطاع المصرفي المصري ويواكب متطلبات لجنة بازل III للرقابة المصرفية، وفي متطلبات المعايير المحاسبية.
- يساعد وجود نظام جيد للتقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في دقة قياس جودة محظة القروض والتسهيلات المصرفية، سواء على مستوى كل عميل، و/أو على مستوى كل قطاع، أو على مستوى المحظة الائتمانية بالبنك ككل.
- زيادة إحكام قدرة البنوك التجارية المصرية على الحد من ظاهرة القروض والتسهيلات المصرفية المتعثرة، وضعف معدلات الربحية بها.
- توفير معلومات ملائمة للجهات الإشرافية والرقابية (البنك المركزي المصري) بشأن متابعة ورقابة التزام البنوك التجارية المصرية بمراجعة نظمها الداخلية لتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء عند منح الائتمان أو طلب زيادته أو تجديده، وكذلك سياسات تكوين المخصصات لمواجهة خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية (IFRS:9) ونظيره المصري رقم ٤٧ المستحدث عام ٢٠١٩).
- تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والوضع الاقتصادي المصري ككل، من خلال كسب ثقة الوكالات والجمعيات المحلية والدولية للتصنيف الائتماني نحو التحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك التجارية ومطابقة البيانات المالية



المُفصح عنها مع ما هو مدون في سجلاتها، ومن ثم تحسين درجة التصنيف الائتماني للبنوك التجارية المصرية.

#### ٨- منهج البحث :

في سياق مشكلة البحث وتساؤلاته وسعيًا نحو تحقيق أهدافه واختبار مدى صحة فروضه من عدمها، اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك على النحو التالي:

١/٨- **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال دراسة وتحليل ما ورد بالفكر والتراث المحاسبي ونشرات وتعليمات المنظمات الدولية مقررات بازل III، وكذلك تعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية للتعرف على متطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) بالبنوك المصرية، والكشف عن طبيعة وأهمية التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة وانعكاساتها على تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية.

٢/٨- **المنهج الاستنباطي:** وفقاً لهذا المنهج سعى الباحث لاستخلاص ضوابط ومحددات التوافق بين معيار الأدوات المالية (IFRS:9)، ومقررات بازل III كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية بشأن القياس والافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة. واختبار انعكاسات التقييم المحاسبي على تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية من خلال بيانات الدراسة التطبيقية.

#### ٩- خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، وتجسيدياً لاختبار فروضه واعتماداً على منهجه لاستخلاص أهم النتائج والتوصيات تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

أولاً : الإطار العام للبحث.

ثانياً : دراسة وتحليل متطلبات معيار (IFRS:9) بشأن القياس والافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

ثالثاً : الخسائر الائتمانية المتوقعة بمقررات بازل III بين نماذج القياس ومحددات الافصاح.

رابعاً : طبيعة ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III.

خامساً: أسس ومؤشرات تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء بمحفظة القروض المصرفية.

سادساً : الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية المصرية.

سابعاً : النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور خطة البحث.

## ثانياً: دراسة وتحليل متطلبات معيار (IFRS:9) بشأن القياس والافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تعد مشكلة الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وقياسها بشكل دقيق والافصاح عنها واحدة من المشكلات التي تفاقمت بصورة واضحة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث أكد الباحثين والمهنيين والقائمين على التنظيم أن تأخر الاعتراف بالخسائر الائتمانية والانتظار لحين حدوثها بصورة فعلية والاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية في قياس هذه الخسائر وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي (IAS:39) ولا سيما المعيار المصري رقم "٢٦"، أحد الأسباب الجوهرية في تفاقم هذه الأزمة. واستجابة لمقترحات الباحثين وضغوط الممارسين والقائمين على التنظيم وتطلعات المستثمرين، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) بهدف وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول والالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملاءمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقييمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها ودرجات عدم تأكدها، ويتناول الباحث فيما يلي متطلبات القياس والافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات (IFRS:9) ونظيره المصري رقم "٤٧" المعدل عام ٢٠١٩.

## ١- منهجية تصنيف الأصول والالتزامات المالية ومحددات قياسها في ضوء معيار (IFRS:9):

في سياق تأكيد معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) على أهمية الاعتراف الأولي بالأصول والالتزامات المالية، يجب أن تعترف المنشأة بأصولها والتزاماتها المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة المالية، وفي حالة قيام المنشأة بالاعتراف بأصلاً أو التزاماً مالياً لأول مرة يجب مراعاة منهجية التصنيف والقياس التي أقرها هذا المعيار. حيث قدم بالفصل الرابع أسس تصنيف الأصول المالية بالفقرات (4.1.5 : 4.1.1 Para. 9 IFRS) والالتزامات المالية بالفقرتين (4.2.1 - 4.2.2 Para. 9 IFRS)، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (Gaston et al.,2014):

١/١- تصنيف الأصول المالية ومحددات قياسها في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية: قام معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9 Para. 4.1.1) ونظيره المصري "٤٧" المعدل عام ٢٠١٩ بتصنيف الأصول المالية على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة (المستنفذة)، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس كل من:

أ- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.

ب- خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي.

وقد أكد المعيار ضمن الفقرة (IFRS:9 Para. 4.1.2) ضرورة توافر شرطين أساسيين لقياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة/ المستنفذة وهما:

- أن يكون الهدف الأساسي من الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من العملاء خلال فترة عمر الأصل المالي.
- وأن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على الرصيد الحقيقي القائم.

كما اتفقت معظم الدراسات والتقارير (أحمد، ٢٠١٨؛ إبراهيم، ٢٠١٨؛ البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ Novotry- Farks,2016,PWC,2016) على ما حدده المعيار

اتجاهات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقرراته بلازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

بالشروط السابقة، وأكدت على بقاء الشرط الثاني كما هو عند قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، واختلاف الشرط الأول فقط ليصبح: الهدف الأساسي من الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية (IFRS:9 Para. 4.1.2a)، وفي هذا السياق فسرت الفقرة (IFRS:9 Para. 4.1.3) طبيعة الشروط التعاقدية للأصل المالي بحيث يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل عند الاعتراف الأولي، وأن تتكون الفائدة من المقابل المالي مع مراعاة القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى وتكاليفها، بالإضافة إلى هامش الربح.

في حين تطرق المعيار بفقرته رقم (4.1.4) (IFRS:9) لقياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم يتم قياسه بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، كما يمكن للمنشأة عند الاعتراف الأولي أن تصنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر- بشكل لا يمكن الرجوع فيه- وذلك عندما يسهم هذا القياس بشكل جوهري في تخفيض درجة عدم الاتساق (عدم تماثل المعلومات) بشأن الاعتراف والقياس للأصول المالية والذي عادة ما ينشأ نتيجة قياس الأصول والالتزامات المالية أو اثبات المكاسب والخسائر المترتبة عليها وفق أسس مختلفة (IFRS:9 Para. 4.1.5). وقد اتفق تقرير (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩) مع متطلبات المعيار (IFRS:9) ونظيره المصري رقم "٤٧" كما يوضحها الجدول التالي :

انحكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

## جدول رقم (١)

### أسس تصنيف ومحددات قياس أدوات الدين وحقوق الملكية وفقاً لنماذج الأعمال

طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال التي أقرها (IFRS:9)			الأداة المالية
القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	القيمة العادلة من الدخل الشامل	التكلفة المستهلكة	
المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية	ملاءمة عند الاعتراف الأولي فقط ولا يمكن الرجوع فيه	لا ينطبق	أدوات حقوق الملكية
نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	أدوات الدين/ القروض والتسهيلات

المصدر: البنك المركزي المصري، ٢٠١٩، ص ١٠.

وفي سياق العرض السابق، يتضح للباحث أن طبيعة نموذج الأعمال التي تتبناها المؤسسة يمثل العامل الحاكم لتصنيف الأصول المالية وقياسها وفقاً لأسلوب التكلفة المستهلكة أو أسلوب القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، وتشير نماذج الأعمال إلى الكيفية التي تدير بها المنشأة أصولها المالية وحرصها الأساسي لتوليد تدفقات نقدية وذلك من حيث (الاحتفاظ بالأصول المالية للحصول على التدفقات النقدية التعاقدية - تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية).

٢/١- تصنيف الالتزامات المالية ومحددات قياسها في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية:

صنف معيار التقرير المالي الدولي رقم "٩" ونظيره المصري "٤٧" المعدل عام ٢٠١٩ الالتزامات المالية إلى مجموعتين رئيسيتين لأغراض القياس، حيث تقضي الفقرة رقم (IFRS:9 Para. 4.2.1) من المعيار أنه يجب على المنشأة أن تصنف جميع الالتزامات المالية بحيث يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة (المستنفذة) باستثناء كل من :

- أ- الالتزامات المالية المقدرة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، حيث يجب أن يتم قياس مثل هذه الالتزامات بما فيها المشتقات المالية - لاحقاً - بالقيمة العادلة.
- ب- الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يصلح تحويل أصل مالي لإلغاء الاعتراف، أو عندما ينطبق عليها منهج الارتباط المستمر.
- ت- عقود الضمان المالي عقب الاعتراف الأولي، حيث يجب على مصدر مثل هذه العقود أن يقوم بقياسها لاحقاً من خلال المقارنة بين مبلغ مخصص الخسارة، والمبلغ الذي يتم الاعتراف به بشكل أولي مطروحاً منه المبلغ المجمع للدخل الذي يتم الاعتراف به بموجب معيار (IFRS:15) أيهما أكبر.
- ث- الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق، وتأخذ هذه الارتباطات نفس المعالجة السابقة لعقود الضمان المالي.
- ج- العوض/المقابل المالي المحتمل الذي تم الاعتراف به من قبل المنشأة المستحوذة ضمن عمليات اندماج الأعمال وينطبق عليها معيار (IFRS:3)، حيث يجب قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة.

وفي هذا السياق، نوهت الفقرة رقم (IFRS:9 Para. 4.2.2) أنه يمكن للمنشأة عند الاعتراف الأولي أن تقوم بقياس الالتزامات المالية لاحقاً - بشكل لا رجعة فيه - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عندما يكون ذلك مسموحاً به، أو عندما ينتج عن ذلك معلومات أكثر ملاءمة تسهم في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وكذلك عند إدارة مجموعة من الأصول والالتزامات المالية ويتم تقويم أدائها على أساس القيمة العادلة، ووفقاً لإدارة المخاطر أو الاستراتيجية الموثقة.

## ٢- نموذج قياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل متطلبات معيار (IFRS:9) :

١/٢- مفهوم ومحددات الخسائر الائتمانية المتوقعة : اتفق كل من معيار المحاسبة الدولي (IAS:39) ومعيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) على مفهوم الخسائر

الائتمانية بشكل عام بأنها " الفرق بين كافة التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة وفقاً لشروط العقد، وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها- أي العجز النقدي الاجمالي- وذلك مخصوصاً بمعدل الفائدة الفعلية المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتركه أو المستحدثه ذات المستوى الائتماني المتدني". وتوافقاً مع العديد من الدراسات والتقارير المهنية (أحمد، ٢٠١٨؛ Novotry- Farks,2015; Miu Peter,2016, PWC,2017) وتأكيداً على أهمية النظرة المستقبلية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، انفرد معيار الأدوات المالية (IFRS:9) ولا سيما نظيره المصري رقم "٤٧" المعدل عام ٢٠١٩ بتعريف الخسائر الائتمانية المتوقعة "ECL" Expected Credit Losses بأنها " المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية التي تعكس اجمالي العجز النقدي على مدى العمر المتوقع للأداة المالية، وذلك من خلال الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد للمنشأة والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها". وبمنظور أكثر تحديداً من حيث التوقيت، قدم المعيار تعريف محدد للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً بأنها " الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية والذي يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن احتمال حدوث التعثر في السداد لأداة مالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير".

وبشأن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة قدم المعيار بفقرته رقم (IFRS:9 Para. 5.5.17) المحددات الأساسية التي يجب مراعاتها لأغراض القياس الدقيق والموضوعي وهي :

أ- أن يُعبر مبلغ الخسارة عن المتوسط المرجح لاحتمال حدوثها دون تحيز، على أن يتم تحديده وتقييمه في نطاق من النتائج الممكنة ( ; Jan & Emmeli,2016 ; Marton& Runesson,2017).

ب- مراعاة القيمة الزمنية للنقود تمهيداً للوصول للقيمة العادلة.

ت- توافر المعلومات المعقولة والمؤيدة للقياس دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ التقرير بشأن أحداث سابقة وظروف حالية، والتوقعات بشأن الظروف المستقبلية.

وفي هذا السياق يتطلب المعيار عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL دراسة ومراجعة مجموعة من المعلومات تتمثل في : سلسلة الأحداث الماضية كالخبرة التاريخية في تقدير الخسائر الائتمانية للأدوات المالية، والظروف والأحداث التالية، فضلاً عن التوقعات التي تؤثر على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصول المالية (O'Hanlon et al.,2015).

٢/٢- مكونات نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة : في اطار عرض متطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات الائتمانية ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري، يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال النموذج التالي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩):

$$ECL = PD \times EAD \times LGD = \times \times$$

حيث أن :

- ECL : الخسارة الائتمانية المتوقعة للأداة / الأدوات المالية.
- PD : احتمالية التعثر (%).
- EAD : مقدار القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر.
- LGD : معدل الخسارة عند التعثر (%).

ووفقاً لهذا النموذج يتم قياس مخاطر الائتمان وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فردي (قروض وتسهيلات ائتمانية / أداة دين) أو على أساس مجموعات متجانسة تحمل عوامل متشابهة مثل (نوع المنتج الائتماني، ودرجة التصنيف الائتماني الداخلي والجدارة الائتمانية، ونوعية الضمانات، وتاريخ التعاقد، والمدة الزمنية المتبقي، ..الخ). وفيما يلي عرض مبسط لمكونات هذا النموذج ( Yang & Bill :Huajian,2017):



أ- محددات حساب معدل احتمال التعثر " PD " Probability of Default : يجب تحديد معدل احتمالات التعثر على أساس معدل التعثر التاريخي لمدة من ٣:٥ سنوات سابقة معدلة بالمعلومات المستقبلية المتوقعة للمؤشرات الاقتصادية بشأن العام القادم للقروض والتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الأولى، وعلى مدار حياة الأداة المالية بالنسبة للقروض والتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة الثانية والثالثة. على أن يتم الحصول على مؤشرات الاقتصاد الكلية من البيانات الحكومية والبنك المركزي أو وكالات التصنيف الائتماني الدولية.

ب- القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر " EAD " Exposure at Default : وفقاً لمتطلبات المعيار لا يشترط أن يكون الرصيد القائم للأداة المالية هو فقط قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر، وإنما يجب مراعاة المبالغ التي قد يتم استخدامها مستقبلاً من قبل الطرف المدين مثل ( الجزء غير المستخدم من القروض، والتسهيلات غير المباشرة).

ت- معدل الخسارة عند التعثر " LGD " Loss Given Default : يتمثل معدل الخسارة عند التعثر في المعدل المكشوف نتيجة استبعاد معدل الاسترداد المتوقع، ويشير معدل الاسترداد إلى القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على قيمة القروض والتسهيلات عند التعثر.

ويؤكد الباحث أنه بدراسة وتحليل الدراسات الأجنبية التي اهتمت بصياغة نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في سياق متطلبات المعيار الجديد تمهيداً لتطبيقه بشكل فعال ( Xin Xu,2016; Peter Miu,2016;Edwards & Gerald,2016 ) يتضح تركيزها على كيفية تحديد احتمال التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بافتراض أن قيمة الأداة المالية عند التعثر غالباً يسهل تحديدها بشكل دقيق، وقد أكدت دراسة ( Novotany,F.,2016 ) على أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يتضمن زيادة مخصصات انخفاض قيمة الأصول المالية –الاضمحلال- وبذلك يكون أكثر توافقاً مع الخسائر المتوقعة، فضلاً عن أن الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية يقلل من تراكم

انكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

الخسارة والمبالغة في تقدير رأس المال التنظيمي. وقدمت الدراسة النموذج التالي لقياس الخسائر المتوقعة :

$$EL_T = \sum^N [PD_T \times LGD_T / (1+dr)^T] = \times \times$$

حيث أن "  $EL_T$  " تعبر عن الخسائر المتوقعة على مدى عمر القرض أو التسهيل الائتماني، كما أن "  $PD_T$  " تشير إلى احتمالية التخلف عن السداد لفترة معينة، وتعبر "  $LGD_T$  " عن معدل الخسارة عند التعثر، في حين تشير "  $dr$  " إلى معدل الخصم المستخدم لخصم التدفقات النقدية المتوقعة، وأخيراً تعبر "  $T$  " عن المدى الزمني لقياس الخسارة المتوقعة من الأصل المالي.

٣- ضوابط وآليات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بالتقارير المالية :

على الرغم من تركيز معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) ولا سيما نظيره المصري رقم "٤٧" المعدل عام ٢٠١٩، على متطلبات الاعتراف والتصنيف والقياس للأدوات المالية وتقديم نماذج دقيقة وموضوعية لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبيان تأثيرها على تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية للمؤسسات المصرفية (Singh J., 2017)، إلا أنهما لم يتطرقا إلى متطلبات الإفصاح والشفافية بشكل تفصيلي لهذه الأدوات المالية تاركين المجال في ذلك إلى معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:7) ونظيره المصري رقم "٤٠" بعنوان (الأدوات المالية – الإفصاحات)، حيث استهدفا إلزام المنشآت بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية بحيث تمكن المستخدمين من تقييم كل من : أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للمنشأة ولأدائها المالي، وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة وفي نهاية فترة التقرير، والطريقة التي تدير بها المنشأة تلك المخاطر. ويتناول الباحث عرض مبسط لضوابط الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

١/٣- الإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية: أكدت الفقرة (IFRS:7 Para 16a) على أنه لا يجب تخفيض المبلغ الدفترية للأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:9)، بمقدار مخصص الخسارة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي وذلك على أنه تخفيض للقيمة الدفترية للأصل، إلا أنه يجب على المنشأة أن تفصح عن مخصص الخسائر الائتمانية ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

٢/٣- الإفصاح عن القروض والتسهيلات المتعثرة: حيث تطرقت الفقرة (IFRS:7 Para 18) إلى القروض واجبة السداد والمثبتة في نهاية فترة التقرير، والتي يجب على المنشأة الإفصاح عن تفاصيل القروض والتسهيلات المتعثرة خلال الفترة للمبلغ الأصلي، أو الفائدة أو محفظة سداد القروض أو شروط الاسترداد لتلك القروض واجبة السداد، وكذلك ما إذا كان التعثر قد تم معالجته أو تمت إعادة التفاوض بشأن شروط القروض واجبة السداد قبل اعتماد ونشر القوائم المالية.

٣/٣- متطلبات الإفصاح النوعية والكمية للأدوات المالية: أقرت الفقرة (IFRS:7 Para 33) متطلبات الإفصاح النوعي لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، حيث يجب على المنشأة الإفصاح عن التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها، وكذلك أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية والنماذج المستخدمة لقياسها، وأي تغييرات تطرأ عليها. في حين بينت الفقرة (IFRS:7 Para 34) متطلبات الإفصاح الكمي، حيث يجب الإفصاح عن ملخص للبيانات الكمية بشأن تعرضها لتلك المخاطر في نهاية التقرير، ويجب أن يستند هذا الإفصاح للمعلومات المقدمة داخلياً للإدارات المختصة، وتركيزات المخاطر إذا لم تكن واضحة فيما سبق.

٤/٣- المعلومات الكمية والنوعية بشأن المبالغ الناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة: تطرقت الفقرة (IFRS:7 Para 35K) للإفصاح بشأن التغييرات في مخصص الخسائر الائتمانية وأسباب تلك التغييرات، حيث يجب على المنشأة أن تقدم مطابقة لمخصص الخسارة من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي بحسب فئة الأداة

المالية من خلال جدول يظهر بشكل منفصل التغييرات التي تمت خلال الفترة وشمل كل من :

- مخصص الخسارة مقاساً بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً قادمة.
- مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية ويشمل:

✓ الأدوات المالية التي قد زادت مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي ولكنها لا تعد أصول مالية ذات مستوى ائتماني متدني.

✓ الأصول المالية ذات المستوى الائتماني المتدني في تاريخ التقرير، ولكنها لا تعد أصول مالية مشتراه أو مستحدثة ذات مستوى ائتماني متدني.

✓ الأصول المالية المشترهه أو المستحدثة ذات المستوى الائتماني المتدني، حيث يجب أن يتم الإفصاح عن إجمالي مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة غير المخصومة عند الاعتراف الأولي للأصول المالية التي تم إثباتها بشكل أولي خلال فترة التقرير (محمد ؛ حامد ، ٢٠١٧).

**ثالثاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة بمقررات بازل III بين نماذج القياس ومحددات الإفصاح :**

قدمت مقررات بازل III عدة أساليب لقياس مخاطر الائتمان وتحديد الخسائر الائتمانية المرتبطة بها وسياسات تكوين المخصصات بشأنها، ويمكن تناول هذه الأساليب على النحو التالي :

١- **الأسلوب المعياري " النمطي " The Standardized Approach** : يتعين

على البنوك استخدام الأسلوب المعياري عند تقدير متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر الائتمان، اعتماداً على التصنيفات الائتمانية الصادرة من المؤسسات الخارجية للتصنيف الائتماني، ويمكن تطبيق الأسلوب المعياري من خلال اتباع المنهج النمطي البسيط : ويستخدم للتغلب على عدم وجود مؤسسات التقييم الخارجية في بعض الدول، وعدم إمكانية استخدام الأساليب الأخرى لقياس مخاطر

الائتمان، فقد أقرت لجنة بازل استخدام أوزان المخاطر المقررة بواسطة وكالات ضمان الصادرات Export Credit Agencies التي تحددها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. أو اتباع المنهج النمطي الشامل : ويستخدم من قبل البنوك غير القادرة على استخدام التصنيف الداخلي ومن ثم التركيز على تصنيفات المؤسسات الدولية مثل Standard and Poor's – Moody's – Fitch Ratings .

٢- أسلوب التصنيف الداخلي **The Internal Rating Approach**: يعد أسلوب التصنيف الداخلي بمثابة نظام مصمم خصيصاً للبنك، ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي تواجهه ويتعين على البنوك استيفاء الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات التي تحددها السلطات الرقابية والإشرافية لتطبيق هذا الأسلوب فضلاً عن الاعتماد على التقديرات الذاتية للبنك في قياس مكونات المخاطر الائتمانية. وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي إلى منهجين لقياس مخاطر الائتمان كما يلي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦):

١/٢- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي **Fundamental Internal Rating Based Approach**: يرتكز الأسلوب الأساسي على قيام البنوك بتحديد احتمالات التعثر PD بناءً على تقديراتها الذاتية، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية والإشرافية في تقدير كل من قيمة المديونية عند التعثر EAD ، والخسارة عند التعثر LGD ، وأجل الاستحقاق M.

٢/٢- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم **Advanced Internal Rating Based Approach**: حيث يرتكز على قيام البنوك بتحديد كافة مكونات المخاطر بناءً على تقديراتها الذاتية، في تحديد كل من احتمالات التعثر PD وقيمة المديونية عند التعثر EAD ، والخسارة عند التعثر LGD ، وأجل الاستحقاق M . بالإضافة إلى تحديد معامل الارتباط R الذي يعكس مدى التأثير في قيمة الأصل والمخاطر التي يتعرض لها عند حساب معدل كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية.

واستكمالاً لما بدأته لجنة بازل للرقابة المصرفية من إصلاحات تنظيمية في ضوء قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9)، والمقرر تطبيقه على كافة المؤسسات المصرفية ابتداء من عام ٢٠١٨، فقد أصدرت لجنة بازل في ديسمبر ٢٠١٧ الورقة النهائية التي تتضمن مجموعة من التعديلات الإصلاحية على المناهج المعيارية لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية والتي تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لاتفاقية بازل III، وقد شددت اللجنة على ضرورة استخدام منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وتشجيع تطبيقها بطريقة تحقق الاعتراف المبكر بخسائر الائتمان مقارنة بنماذج الخسارة المتكبدة مع توفير حوافز للبنوك لاتباع ممارسات سليمة لإدارة مخاطر الائتمان، كما تؤكد اللجنة أن نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تدخل تغييرات جوهرية على ممارسات القياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية بطرق نوعية وكمية. حيث تسهم في توفير أحكام وتقديرات أشمل وأدق في ظل مفهوم تقدير الخسائر على مدار عمر الأدوات المالية بالكامل ومراعاة المعلومات المستقبلية في تقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL، وتؤثر هذه التغييرات المحاسبية على رأس المال التنظيمي للبنك، وتؤدي إلى حدوث تقلبات في مبلغ إجمالي المخصصات المستحقة لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة (BCBS,2017&2018).

٣- الإفصاح عن مخاطر الائتمان وضوابط الرقابة عليها: تقوم البنوك التجارية بالإفصاح عن مخاطر الائتمان ضمن الإيضاحات المتممة للتقارير المالية، وذلك من خلال الكشف عن مقدار التغير في المخصصات والاحتياطيات اللازمة لمقابلة المخاطر الائتمانية دون الإفصاح عن السياسات والتقديرات والأساليب التي تم استخدامها في حساب هذه التغيرات من فترة مالية إلى أخرى، وتوجد مجموعة من الضوابط التي تساعد في تفعيل الرقابة على المخاطر الائتمانية والتي يجب الإفصاح عنها وعن نتائجها، أهمها: مراجعة طرق قياس وتحليل المخاطر الائتمانية بشكل دوري من خلال لجان مراجعة مستقلة، وقيام البنك بوضع نظاماً للرقابة المستمرة على محتويات الملفات الائتمانية بهدف ضمان التأكد من اكتمال المعلومات الائتمانية

الكمية والنوعية، وتقييم البنوك تعرضاتها للمخاطر الائتمانية في ضوء مجموعة من الظروف المشددة بهدف تقييم قدرة البنوك على الصمود أمام التغيرات غير المواتية، والتأكد من دورية تحليل ربحية العمليات الائتمانية (التكلفة / العائد).

**رابعاً: طبيعة ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء**

### **التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III:**

يسهم التفاعل والتكامل بين المنهج المحاسبي الجديد لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات معيار (IFRS:9) ومتطلبات الضوابط الرقابية لمقررات بازل III، في تعزيز دقة القياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية بشكل عام، وتقديم أسس ونماذج موضوعية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على وجه التحديد، ومن ثم تكوين المخصصات الكافية لمواجهةها. وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة والتقارير المهنية (Novotny-، PWC,2016; KBMG,2014; Farkas,2016;Edwards,2016) إلى أهمية التوافق بين المعايير المحاسبية ومقررات بازل للرقابة المصرفية بشأن تدعيم أغراض القياس والتقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية، وتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية بما يضمن انضباط السوق، فضلاً عن تحسين وضبط اجراءات الرقابة عليها، والتي يمكن تلخيصها من خلال الدعامات التالية (Novotny-Farkas,2016):

■ **الدعامة الأولى:** متطلبات رأس المال: تعتمد الجهات الإشرافية والتنظيمية على استخدام القيم المحاسبية كمدخلات لحساب رأس المال التنظيمي بالبنك والذي يستهدف بيان مدى كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل III، وبصدد قيام البنوك بتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) في غضون عام ٢٠١٨ تصبح هذه البنوك مطالبة بإجراء التسويات اللازمة للقيم المحاسبية التي يتم إدراجها بالتقارير المالية، وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإدخال مجموعة من التعديلات لتتواءم مع متطلبات تطبيق المعيار الجديد، ولعل أبرز هذه التعديلات يكمن في تحديد نماذج موضوعية تركز على المنهج المعياري لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك لمدة ١٢ شهراً قادمة فيما يخص المرحلة الأولى، وعلى مدار عمر الأصل المالي بالمرحلة

الثانية والثالثة. وقد اتفقا هذين الإطارين على مفردات المدخلات الأساسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وهي : احتمالية التعثر PD وقيمة المديونية عند التعثر EAD ومعدل الخسارة عند التعثر LGD، فضلاً عن أن دقة تحديد مخصصات خسائر القروض التي ترتبط مباشرة بحساب معدل كفاية رأس المال (Atata,2015).

■ الدعامة الثانية : المراجعة الإشرافية : تسهم مبادئ المراجعة الإشرافية وفقاً لمقررات بازل III في تعزيز إجراءات الرقابة المستمرة من خلال قيام المشرفين بتقييم مدى امتلاك البنك نماذج مناسبة لقياس المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى أن نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار (IFRS:9) يعتمد بشكل محدد على البيانات التي يتم إعدادها بواسطة النماذج الداخلية الخاصة بمخاطر الائتمان. كما أن الجهات الإشرافية تقوم بالتحقق من وجود سياسات ونماذج وصفية وكمية للتنبؤ بشكل مبكر بالقروض المتعثرة وتصنيفها ضمن محفظة القروض المصرفية، ومدى كفاية المخصصات التي تم تكوينها بشأنها (BCBS,2015).

■ الدعامة الثالثة : انضباط السوق : يركز انضباط السوق وفقاً لمقررات بازل III على توافر المعلومات المالية وغير المالية الدقيقة في التوقيت المناسب، والتي تمكن مختلف المشاركين في الصناعة المصرفية من إجراء تقييمات صحيحة لأنشطة المصارف والمخاطر المتضمنة لهذه الأنشطة. وهذا يعني زيادة درجة إفصاح البنوك عن هيكل وكفاية رأس المال وسياساتها المحاسبية للتقييم، وتعرض أصولها والتزاماتها للمخاطر، وتكوين المخصصات بشأنها، وأيضاً استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وفي هذا الشأن أكد معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) على دور نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية وتفعيل آليات انضباط السوق، في حين انفراد معيار (IFRS:7) بتغطية كافة متطلبات الإفصاح الخاصة بالأدوات المالية.

ومما سبق يخلص الباحث أن كل من مقررات بازل III ومتطلبات معيار (IFRS:9) ونظيره المصري رقم "٤٧" المعدل عام ٢٠١٩، أكدت على ضرورة اعتماد نماذج الأعمال والمنهجيات التي تستخدم للتطبيق في ضوء الاستراتيجية التي يتبناها البنك،



بالإضافة إلى أهمية اعتماد نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، بحيث يتضمن احتمالية التعثر "PD" Probability of Default التي تعكسها كل درجة من درجات هذا التصنيف، وكذلك اعتماد منهجية احتساب كل من معدل الخسارة عند التعثر "LGD" Loss Given Default وقيمة المديونية عند التعثر Exposure at Default "EAD"، لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتأكد من توافر البيانات التاريخية والمستقبلية المستخدمة والتحقق من جودتها. ويتطرق الباحث فيما يلي لانعكاسات هذا التوافق على كل من منهجية تصنيف محفظة القروض المصرفية، وضوابط الترقى (الانتقال) بين المراحل المختلفة وذلك على النحو التالي :

١- منهجية تصنيف محفظة القروض المصرفية لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة : اتفق كل من معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III للرقابة المصرفية على تصنيف محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية بالبنك، والتي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن إحدى المراحل الثلاث التالية:

١/١- المرحلة الأولى Stage 1: تُعبر هذه المرحلة عن ارتفاع جودة محفظة القروض المصرفية (قروض / أدوات دين منتظمة)، وتتضمن كافة القروض والتسهيلات الائتمانية وأدوات الدين التي لم يحدث بها زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي، وقد أكدت المعايير المحاسبية على ضرورة توافر مجموعة من الشروط التي تبرهن على تدني حجم المخاطر الائتمانية أهمها: تدني مؤشرات احتمالية التعثر، وأن يتمتع المدين بمركز مالي قوي يُمكنه من الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، فضلاً عن عدم توقع حدوث تغيرات معاكسة في المؤشرات الاقتصادية وبيئية العمل في الأجل الطويل والتي تؤثر سلباً في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته أن استحقاقها. ووفقاً لهذه المرحلة يتم تكوين الخسائر الائتمانية المتوقعة مرجحة التعثر للقروض والتسهيلات الائتمانية/ لأداة الدين خلال "١٢" شهراً القادمة فقط من تاريخ إعداد التقارير المالية.

٢/١- المرحلة الثانية Stage 2: تتضمن هذه المرحلة القروض والتسهيلات الائتمانية وأدوات الدين التي حدث بها زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف

الأولي، إلا أنها لم تصل بعد إلى مرحلة التعثر نظراً لعدم وجود دليل موضوعي يؤكد حدوث التعثر، كما تتضمن القروض والتسهيلات الائتمانية مرتفعة المخاطر عند الاعتراف الأولي. ووفقاً لهذه المرحلة تحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر القروض والتسهيلات / أدوات الدين، ومن ثم تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن كل احتمالات التعثر خلال المدة الزمنية المتبقية من عمر القروض والتسهيلات، وذلك من خلال احتساب المتغيرات الثلاثة: احتمالية التعثر، وقيمة المديونية عند التعثر، ومعدل الخسارة عند التعثر. وقد قدم معيار (IFRS:9) مجموعة من المؤشرات الملاءمة لتقييم مدى حدوث تغيرات جوهرية في مستوى المخاطر الائتمانية أهمها: تدني التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي أو المتوقع سواء للمقترض أو للأصول المالية الخاصة به وفقاً لنظام التقييم الداخلي للبنك، حدوث انخفاض جوهري فعلي أو متوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للقروض والتسهيلات الائتمانية، التغيرات السلبية الفعلية أو المتوقعة في النشاط التشغيلي للمقترض (انخفاض الإيرادات، ارتفاع مخاطر التشغيل، عجز برأس المال العامل، تراجع جودة الأصول، زيادة الرافعة المالية، ضعف وتراجع السيولة، مشاكل إدارية). وقد أكد البنك المركزي المصري على أن هذه المرحلة تتضمن قروض وتسهيلات المؤسسات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومتناهية الصغر، والتجزئة المصرفية، وذلك في حالة توقف العملاء عن السداد لمدة تزيد عن "٦٠" يوم وتقل عن "٩٠" يوم (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

٣/١- المرحلة الثالثة Stage 3 : تتضمن هذه المرحلة القروض والتسهيلات الائتمانية وأدوات الدين التي تتوفر أدلة وشواهد على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة)، وفي هذه الحالة يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر القروض والتسهيلات الائتمانية، ويقوم البنك في هذه المرحلة بتهميش العوائد على الحسابات المدرجة بها. وقد أشار المعيار إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر سلبياً، وتوفر دليل على حصول تعثر ائتماني أهمها: ضعف شديد في المؤشرات المالية، وعدم

الالتزام بالشروط التعاقدية مثل وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن "٩٠" يوم، وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب افلاس الطرف المدين.

٢- **ضوابط الترقى (الانتقال) بين المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:** حيث أجاز كل من معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III إمكانية الترقى بين المراحل الثلاث لتصنيف محفظة القروض المصرفية، وذلك عند حدوث تحسن في نوعية الائتمان وتوفر مبررات كافية وموثقة تدل على جودة المحفظة الائتمانية، والتي تجعل من الممكن الانتقال من المرحلة الثالثة إلى الثانية أو من المرحلة الثانية إلى الأولى، مع التشديد على عدم اعتبار السداد المبكر للأقساط أحد ضوابط الترقى للمراحل الأفضل (BCBS,2017).

١/٢- ضوابط الترقى من المرحلة الثانية إلى الأولى : يشترط استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية للمرحلة الأولى، وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد المرتبطة بها، وبعد مرور ثلاثة شهور من الانتظام في السداد يتم انتقال الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى الأولى.

٢/٢- ضوابط الترقى من المرحلة الثالثة إلى الثانية: يتعين أن لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية، وسداد ٢٥% من أرصدة الأصل المالي المستحقة بعد سداد العوائد المستحقة سواء المُجنية أو المُهمشة، وكذلك الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهراً على الأقل.

وفي هذا السياق يجب التنويه بأن، مقررات بازل III أكدت على أهمية تقييم الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والتي يترتب عليها تصنيف محفظة القروض ضمن المراحل المختلفة واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشأنها، ويمكن تلخيصها على النحو التالي (BCBS,2015 b) :

أ- التوافق مع المتطلبات التي أقرها معيار (IFRS:9) بشأن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة طوال عمر الأداة المالية، وذلك قبل أن تصبح الأداة المالية متأخرة السداد، كما أن المخاطر الائتمانية تزداد بشكل كبير قبل تعثر المقترض،

مما يجعل الأمر هام وفعال لدراسة وتحليل الخسائر الائتمانية المتوقعة قبل حدوثها على الرغم من عدم توافر أدلة موضوعية على تدهور حالة العميل.

ب- ينبغي أن تقوم البنوك بمراعاة التغيرات في مخاطر التعثر على مدى العمر المتوقع للأصول، وذلك عند تقييم جوهرية المخاطر، دون التركيز على رصد التغيرات لمدة "١٢" شهراً قادمة فقط .

ج- ضرورة أن تقوم البنوك بمراعاة مجموعة من العوامل الهامة أثناء التقييم المحاسبي لاحتمال حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية والخسائر المتوقعة، وأهم هذه العوامل ما يلي:

✓ تقديرات الإدارة بشأن زيادة أسعار القروض القائمة بالفعل في تاريخ التقرير، مقارنة بما كان عليه عند نشأة القرض، كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية لمقترض محدد أو فئة من المقترضين.

✓ قرارات الإدارة بتعزيز الضمانات أو التعهدات الخاصة بالتعرضات الجديدة المماثلة للتعرضات المتقدمة بالفعل، بسبب التغيرات في مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي.

✓ تدني التصنيف الائتماني للمقترض من قبل وكالات التصنيف الدولية المعترف بها، أو من خلال نظام التصنيف الداخلي للبنك (El- Ansary et al.,2018).

✓ انخفاض مؤشر التقييم الداخلي لجودة الائتمان بالنسبة للقروض المستخدمة والخاضعة للرقابة والمراجعة، وذلك مقارنة بما كان عليه عند الاعتراف الأولي.

✓ توقع إعادة الهيكلة بسبب الصعوبات المالية.

✓ تدهور التوقعات الاقتصادية لمقترض محدد أو بفئة من المقترضين، أو تدهور الصناعة.

ومما سبق يتضح للباحث على نحو جلي، أن الصعوبات والتحديات الحقيقية التي تواجه استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية في ضوء متطلبات تطبيق معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III، تكمن في كيفية الاعتماد على أسس موضوعية ودقيقة دون تحيزات شخصية، لأغراض التقييم المحاسبي للأدوات المالية،

الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تصنيف محفظة القروض المصرفية والتسهيلات الائتمانية بالبنك من خلال ثلاث مراحل ( منتظمة – غير منتظمة – متعثرة) تعكس مدى جودة المحفظة، ولا سيما تكوين المخصصات الملاءمة والكافية لمواجهة الخسائر المرتبطة بكل أداة/ مجموعة أدوات متماثلة داخل كل مرحلة ( Moyi Eliud,2019).

### خامساً: أسس ومؤشرات تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء بمحفظة القروض المصرفية:

تسهم نماذج تقييم الجدارة الائتمانية في تحقيق العديد من المزايا والتي تتجسد في دقة تقدير احتمالات حدوث نتائج سلبية بالمحفظة المصرفية، وتعزيز القدرة على تحديد محفظة القروض الجيدة، وزيادة ربحية الإقراض للأفراد والمؤسسات المختلفة (صغيرة، متوسطة، كبيرة)، كما لا يقتصر استخدام تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية على اتخاذ قرار قبول أو رفض منح الائتمان للعملاء، وإنما يمتد إلى ضبط الأسعار المصرفية المعلنة وتوريق قيمة المحافظ الائتمانية، وتعزيز التشريعات العادلة للقروض والتسهيلات في إطار مقررات بازل للرقابة المصرفية ( BCBS,2015; Akta et al.,2019). وقد اعتمد مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٢٤ مايو ٢٠٠٥ القواعد المتعلقة بأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات، والذي وجه بضرورة التزام البنوك المصرية بمراجعة نظمها الداخلية لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء عند منح الائتمان أو زيادته أو طلب تجديده، وكذلك عند تكوين المخصصات للقروض شاملة أرصدة الحسابات الجارية المدينة والالتزامات العرضية والارتباطات للمؤسسات، والقروض لأغراض استهلاكية، والقروض العقارية للإسكان الشخصي، بالإضافة إلى القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية. كما أكد التقرير على ضرورة مراعاة العوامل الأتية لتحديد الجدارة الائتمانية للمؤسسات (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦):

- تحليل لإدارة المؤسسة وبيان الكوادر الفنية وخبراتها، واستراتيجية الإدارة وسياسات تحقيقها.

- تحليل تفصيلي للصناعة و/ أو السوق وأهم المنافسين وحصة المؤسسة السوقية.
- نتائج تحليل المركز المالي للعميل وفقاً لما تعكسه قوائمه المالية لأخر ثلاث سنوات على الأقل.
- نتائج الاستعلامات الحديثة عن العميل ومعاملاته مع البنوك الأخرى ونتائج الزيارات الميدانية.
- موقف التزامات العميل قبل الجهات السيادية مثل مصلحة الضرائب والهيئة القومية للتأمين.
- بيان مجمع للعميل والأطراف المرتبطة موضحاً به: مدى التزام العميل بالتسويات المبرمة مع البنك أو بنوك أخرى، والاجراءات القانونية المتخذة من قبل البنك أو البنوك الأخرى ضد العميل.
- تحليل حركة معاملات العميل مع البنك ومدى الالتزام أو التجاوز في شروط العقود الائتمانية.

في حين اتفق تقرير البنك الأهلي المصري مع العديد من الدراسات ( Rimsha Karim Hashmi & Abdul Qayyum,2016; Bikker et al.,2016) بشأن أهمية أن يتضمن نموذج التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية العوامل المالية وغير المالية، والتي يمكن من خلالها بيان الوضع المالي والأداء الحقيقي للعميل، وكذلك دور الإدارة وتوجهاتها الاستراتيجية. ويستند التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية على مجموعة من المبادئ تتمثل في الآتي ( البنك الأهلي المصري، ٢٠١٧):

- ✓ شمولية التحليل ودقته وعدم تحيزه لأغراض معينة.
- ✓ التركيز على العوامل الأساسية التي تحدد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.
- ✓ التركيز على قدرة العميل على توليد تدفقات نقدية مستقبلية تمكنه من الوفاء بالتزاماته المستقبلية ( قصيرة وطويلة الأجل).
- ✓ الحفاظ على درجة عالية من الاستقرار في التصنيف الائتماني ليعكس النظرة المستقبلية.

انظمة التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

وفي سياق قيام الباحث بتنظيم وإجراء مقابلات شخصية مع مسؤولي بعض البنوك التجارية المصرية ( البنك الأهلي المصري، مصر، القاهرة، الاسكندرية، قناة السويس، قطر الأهلي الوطني، البنك التجاري الدولي) بشأن التعرف على أسس تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية التي تلتزم بها، تبين للباحث قيام هذه البنوك باتباع أسس التقييم التي أقرها البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية مع تقديم تصنيفات داخلية للتقييم وذلك فيما يخص كل من الفئات الثلاثة التالية :

١- **فئات تصنيف الجدارة الائتمانية للمؤسسات Corporates والمخصصات الواجب تكوينها:** حيث يتم تصنيف الجدارة الائتمانية للمؤسسات عند منح أو زيادة أو تجديد الائتمان، وتكوين المخصصات من خلال عشر فئات مع مراعاة المؤشرات الواردة أمام كل فئة كما يوضحها الجدول التالي رقم (٢)، ويتم الإفصاح عنها ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

### جدول رقم ( ٢ )

#### فئات الجدارة الائتمانية للعملاء والمخصص الواجب تكوينه

الحالة	الفئة	مستوى المخاطر الائتمانية	نسبة المخصص المطلوب تكوينه	نوع المخصص
مقبولة	١	مخاطر منخفضة Low Risk	صفر %	عام
	٢	مخاطر مُعتدلة Modest Risk	١% %	عام
	٣	مخاطر مُرضية Satisfactory Risk	١% %	عام
	٤	مخاطر مُناسبة Adequate Risk	٢% %	عام
	٥	مخاطر مقبولة Acceptable Risk	٢% %	عام
	٦	مخاطر مقبولة حدياً Marginally Acceptable	٣% %	عام
	٧	مخاطر تتطلب عناية خاصة Watch List	٥% %	عام
مقبولة	٨	دون المستوى Substandard	٢٠% %	محدد
	٩	مشكوك في تحصيلها Doubtful	٥٠% %	محدد
	١٠	رديئة Loss	١٠٠% %	محدد

المصدر : البنك المركزي المصري، ٢٠١٦، ص ٤.

واستكمالاً للسماح الرئيسية لهذه الفئات، يقوم كل بنك بتحديد وزن ترجيحي لكل سمة بما يساعد في تحديد الجدارة الائتمانية للعميل من خلال تحليل عشرة عوامل أساسية وهي : استقرار الصناعة، والمؤسسة، والقدرة التنافسية للمؤسسة، ومؤشرات ونتائج الأداء التشغيلي، والتدفقات النقدية، والموقف المالي، ونظم الادارة والرقابة الداخلية، وسياسات التعامل مع المشاكل القانونية، وهيكل التمويل والتسهيلات، وأخيراً الأرصدة مستحقة السداد.

٢- **فئات تصنيف القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي** : تقوم البنوك التجارية المصرية بتصنيف وتكوين المخصصات لتلك القروض من خلال فئتين رئيسيتين : تعكس الفئة الأولى القروض المنتظمة ويتم تكوين مخصص بشأنها بواقع ٣%، والفئة الثانية تعبر عن القروض غير المنتظمة وتضم ثلاث حالات هي : قروض دون المستوى وتتراوح فترة عدم السداد بها من ٣١ يوم وحتى ٦٠ يوم كمرحلة أولى ، ومن ٦١ يوم وحتى ٩٠ يوم كمرحلة ثانية، ويتم تكوين مخصص بشأنها بنسبة ١٠% و ٢٠% على التوالي. كما تشير الحالة الثانية إلى القروض المشكوك في تحصيلها وتتراوح فترة عدم السداد بها من ٩١ يوم وحتى ١٢٠ يوم كمرحلة أولى، ومن ١٢١ يوم وحتى ١٥٠ يوم كمرحلة ثانية، ويتم تكوين مخصص بشأنها بنسبة ٤٠% و ٥٠% على التوالي. في حين تتضمن الحالة الثالثة القروض الرديئة والتي تمتد فترة عدم السداد بها من ١٥١ يوم وحتى ١٨٠ يوم، ويتم تكوين مخصص بشأنها بنسبة ١٠٠%.

٣- **فئات تصنيف القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية**: يتم تصنيف القروض لهذه المشروعات وتكوين المخصصات من خلال فئتين رئيسيتين : تعكس الفئة الأولى القروض المنتظمة ويتم تكوين مخصص بشأنها بواقع ٣%، والفئة الثانية تعبر عن القروض غير المنتظمة وتضم ثلاث حالات: قروض دون المستوى وتكون فترة عدم السداد بها ستة شهور، ويتم تكوين مخصص بشأنها بنسبة ٢٠%. كما تشير الحالة الثانية إلى القروض المشكوك في تحصيلها وتكون فترة عدم السداد بها تسعة شهور، ويتم تكوين مخصص بشأنها بنسبة ٥٠%. في حين تتضمن الحالة الثالثة القروض



الردئية والتي تكون فترة عدم السداد بها عام كامل، ويتم تكوين مخصص بشأنها بنسبة ١٠٠%.

ومن جانب آخر تناولت دراسة (Hussein a., et al.,2016) أهمية توقع الجدارة الائتمانية في الخدمات المصرفية في سياق توافر بيانات تقييم محدودة، حيث تزداد أهمية النماذج الكمية في تقييم المخاطر الائتمانية وتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL، عندما يصعب توافر كافة البيانات والمعلومات أو يصعب التنبؤ بسلوكها في المستقبل. وقد خلصت الدراسة إلى أهمية استخدام البنوك التجارية نماذج تقييم الجدارة الائتمانية في ضوء تعليمات الجهات الإشرافية والوكالات الدولية للتصنيف الائتماني، بالإضافة إلى إمكانية استخدام نماذج احصائية مثل: نموذج الانحدار اللوجستي (LR)، ونموذج التصنيف وشجرة الانحدار Classification and Regression Free (CART)، ونموذج الشبكات العصبية، لبناء نماذج التقييم القائمة على البيانات المتاحة.

ويؤكد الباحث أنه في سياق التزام البنوك التجارية بتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) ولا سيما نظيره المصري رقم "٤٧" المعدل عام ٢٠١٩، لم تعد هذه الأسس والضوابط المستخدمة في تقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف محفظة القروض المصرفية كافية وملاءمة، حيث تعتمد بشكل رئيسي على التقديرات والدراسات والنماذج الداخلية للبنك فقط، في حين تتطلب المعايير الجديدة ضرورة مراعاة بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلية الصادرة والمعتمدة من الحكومة المصرية والبنك المركزي كسلطة إشرافية ورقابية أو وكالات التصنيف الائتماني الدولية مثل (Capital Intelligence، Moody's، S&P، Fitch) أو الجهات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وذلك عند حساب معدل احتمال التعثر (Sharifi, 2019). وسوف يقوم الباحث بقياس انعكاسات التقييم المحاسبي في ضوء التزام البنوك بتطبيق متطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9) والضوابط الرقابية المتمثلة في مقررات بازل III وتعليمات البنك المركزي المصري، على تقييم وتصنيف محفظة القروض المصرفية بالبنوك التجارية محل الدراسة التطبيقية بالمحور التالي.

### سادساً: الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية المصرية:

في سياق ما تم عرضه وتحليله بالاطار النظري للبحث في المحاور السابقة، وتحقيقاً لأهدافه من حيث بيان انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة ECL في ضوء التوافق بين متطلبات معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية بالبنوك التجارية، وسعيًا نحو اختبار فروض البحث بشكل عملي، يتناول الباحث في الدراسة التطبيقية كل من: مجتمع وعينة البحث، توصيف وقياس متغيرات البحث، أدوات واجراءات الدراسة التطبيقية، وأخيراً تحليل النتائج ومناقشة اختبارات الفروض وذلك على النحو التالي:

#### ١ - مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من كافة البنوك التجارية العاملة في مصر والتي يبلغ عددها ٣٨ بنك من واقع تقرير البنك المركزي المصري عام ٢٠١٨، وتشمل عينة البحث عدد ثلاثة بنوك تجارية ( البنك الأهلي المصري ممثلاً للقطاع العام، والبنك التجاري الدولي CIB ممثلاً للقطاع الخاص، وبنك الاسكندرية كفرع لبنك INTESA SANPAOLO ممثلاً للفروع الأجنبية) وقد تم اختيار هذه البنوك وفقاً للعوامل التالية :

- أن تخضع البنوك محل الدراسة لإشراف البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية.
- اختيار البنوك التجارية التي طبقت متطلبات معيار (IFRS:9) بشكل تجريبي عام ٢٠١٨.
- انتظام نشر التقارير المالية عبر المواقع الالكترونية الخاصة بها وموقع البورصة المصرية.
- تمثيل البنوك محل الدراسة كافة القطاعات من حيث الملكية بالجهاز المصرفي المصري.

## ٢- توصيف ومؤشرات قياس متغيرات البحث:

استند الباحث في بناء مؤشرات قياس المتغيرات على كل من الدراسات والتقارير الأتية (أحمد، ٢٠١٨؛ البنك المركزي المصري، ٢٠١٩؛ Novotny-Farkas, 2016؛ Edwards, 2016؛ BCBS, 2015 - 2017) والتي أكدت وجود ثلاثة متغيرات أساسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة: احتمال التعثر (PD)، ومقدار القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر (EAD)، ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD)، كما اعتمد الباحث على كل من (تقرير البنك المركزي المصري، ٢٠١٦؛ Kruger؛ S., 2017) بشأن أسس تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية، وكذلك متطلبات معيار (IFRS:9). والتي تقتضي أن تقوم البنوك التجارية باختيار إحدى الطريقتين ( الطريقة المعدلة Modify Simple – طريقة تعديل كامل القيم Return Full Retrospective)، ونظراً لحدثة تطبيق المعيار بالبنوك قام الباحث بالاقصاء على الطريقة المعدلة Modify Simple. ويوضح الجدول التالي رقم (٣) مؤشرات قياس متغيرات البحث :

### جدول رقم (٣)

#### ترميز متغيرات البحث ومؤشرات قياسها

الرمز	مؤشرات القياس	توصيف المتغيرات
X	المتغيرات المستقلة : التقييم المحاسبي لمحددات نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL : $ECL = PD \times EAD \times LGD = \times \times$	
--	في ظل تطبيق متطلبات معيار (IFRS:9) ونظيره المصري رقم " ٤٧ " :	
X1	PD : احتمالية التعثر (%).	احتمال تعثر المقرض وعدم قدرته على السداد خلال فترة زمنية محددة، ويتم تحديدها من خلال التجربة الداخلية للبنك ، وتتراوح بين ( %٠ ، %١٠٠ ) .
X2	EAD : مقدار القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر.	عبارة عن المبلغ الذي قد يخسره البنك في حالة تعثر العميل عن السداد، وليس بالضرورة أن يكون القيمة الأسمية للقروض أو المبلغ الأساسي للقروض حيث يتم احتسابه من خلال قيمة القرض بعد استبعاد قيمة الضمانات المالية.
X3	LGD : معدل الخسارة عند التعثر (%).	النسبة التقديرية للجزء المستخدم من القرض بواسطة العميل والتي يصعب استردادها عند التعثر وتستخدم البنوك المصرية متوسط المؤشرات التي أقرتها وكالات التصنيف الائتماني الدولية ( %٣٠ : %٧٠ ) وبذلك تكون %٥٠ من قيمة المديونية.

انحكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

في ظل تطبيق متطلبات لجنة بازل III للرقابة المصرفية ( المنهج الداخلي):		--
احتمال تعثر المقرض وعدم قدرته على السداد خلال فترة زمنية محددة، وتتراوح بين ( ٠% ، ٢٠% ، ٥٠% ، ١٠٠% ) .	PD : احتمالية التعثر (%) .	X1
عبارة عن المبلغ الذي قد يخسره البنك في حالة تعثر العميل عن السداد، وليس بالضرورة أن يكون القيمة الأسمية للقرض أو المبلغ الأساسي للقرض حيث يتم احتسابه من خلال قيمة القرض بعد استبعاد قيمة الضمانات المالية.	EAD : مقدار القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر.	X2
النسبة التقديرية للجزء المستخدم من القرض بواسطة العميل والتي يصعب استردادها عند التعثر وتقرح مقررات لجنة بازل أن تكون نسبة الخسارة عند التعثر ٤٥% من قيمة المديونية .	LGD : معدل الخسارة عند التعثر (%) .	X3
Y المتغيرات التابعة: محددات تقييم وتصنيف محفظة القروض المصرفية:		
تشير إلى عدم وجود ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان للأصول والالتزامات المالية منذ تاريخ الاعتراف الأولي، وتشمل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة "١٢" شهراً قادمة فقط.	المرحلة الأولى Stage 1 : " Performing "	Y1
تشير إلى وجود ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان للأصول والالتزامات المالية منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، وتشمل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل المالي.	المرحلة الثانية Stage 2 : " Under Performing "	Y2
تشير إلى الأصول والالتزامات المالية التي شهدت اضمحلال في قيمتها، وتشمل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل	المرحلة الثالثة Stage 3 : " Non-Performing "	Y3
■ معايير تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية :		
✓ <u>المعايير الكمية</u> : تشير إلى زيادة احتمالات الاخفاق خلال العمر المتبقي للاداة المالية من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الاخفاق خلال العمر المتبقي والمتوقع عند الاعتراف الأولي.		
✓ <u>المعايير النوعية</u> : وتتوقف هذه المعايير على طبيعة المحفظة المصرفية:		
- قروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر: في حالة تقدم المقرض بطلب تحويل سداد المستحقات من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وطلب العميل تمديد المهلة الممنوحة للسداد، ووجود متأخرات سابقة بصفة متكررة خلال عام ١٢ شهراً سابقة.		
- قروض المؤسسات الكبيرة والمشروعات المتوسطة : وذلك في حالة زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية، وكذلك وجود تغيرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقرض، وقيام العميل بطلب جدولة نتيجة الصعوبات التي تواجهه، فضلاً عن وجود تغيرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية، وقيام البنك بإلغاء أحد التسهيلات الائتمانية المباشرة بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقرض.		

المصدر: من اعداد الباحث.

٣- أدوات واجراءات الدراسة التطبيقية : قام الباحث بتجميع البيانات التي تخدم متغيرات البحث من واقع التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك من خلال الموقع الالكتروني لكل بنك. وتتمثل فترة الدراسة والتحليل في التقارير المالية للعام المالي ٢٠١٨ ، وقد اعتمد الباحث في تجميع البيانات وحساب الخسائر الائتمانية

المتوقعة على برنامج EXCEL من واقع الافتراضات والمؤشرات التي تم استخلاصها من التقارير الداخلية للبنوك والمتعلقة بالمخاطر الائتمانية (ملحق رقم ٢). كما تم الاعتماد على الاختبار الاحصائي ( T-Test Pairs ) كأحد الأساليب الاحصائية المتعلقة ببرنامج SPSS الاصدار الثاني والعشرون، وذلك لاختبار مدى وجود فروق معنوية بين متوسطي مجموعتين مستقلتين يفترض وجود علاقة ارتباط قوي فيما بينهما.

#### ٤- تحليل النتائج واختبار الفروض البحثية :

يعرض الباحث فيما يلي أهم نتائج الدراسة التطبيقية مع إجراء تحليل ومناقشة لهذه النتائج واختبار الفروض البحثية من خلال المحاور التالية :

١/٤- تحديد مدى التزام البنوك التجارية المصرية بتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء:

يوضح الجدول التالي رقم (٤) نتائج الدراسة التحليلية للتقارير المالية لعدد ( تسعة ) من البنوك العاملة في مصر والمقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، بشأن أسس ومؤشرات تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء، والذي يمكن من خلاله استخلاص العديد من النتائج لاختبار الفرض الأول للبحث، ويمكن عرض أهم هذه النتائج على النحو التالي:

- تتبنى البنوك التجارية محل الدراسة نماذج التصنيف الداخلي للبنك (أربعة فئات) لتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء، كما أسفرت التقارير المالية عن توافق التصنيفات الداخلية لهذه البنوك مع فئات التصنيف التي أقرها البنك المركزي (عشرة فئات).
- قامت كافة البنوك التجارية محل الدراسة بالاعتراف بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي فقط ، وذلك لأغراض إعداد التقارير المالية بناء على توفر أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال في الأصول المالية. ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال في ضوء درجات التقييم الداخلية الأربعة، وادراجها بالمركز المالي في نهاية الفترة.

انحسابات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

■ اعتمدت البنوك التجارية محل الدراسة على نظام التقييم والتصنيف الداخلي، لتحديد الأدلة الموضوعية التي تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً للمعيار الدولي (IAS:39) ونظيره المصري رقم "٢٦"، من خلال الاستناد على مجموعة المؤشرات الأتية: وجود صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض، مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد، توقع إفلاس المقرض أو دخوله في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له، تدهور الوضع التنافسي للمقرض، اضمحلال قيمة الضمان، تدهور الحالة الائتمانية.

#### جدول رقم (٤)

مؤشرات التزام البنوك التجارية المصرية بتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء

م	عينة البنوك التجارية المصرية	التصنيف وفق البنك المركزي	التصنيف الداخلي للبنك	دلالة التصنيف	مؤشرات عام ٢٠١٧		مؤشرات عام ٢٠١٨	
					مخصص قروض وتسهيلات %	مخصص خسائر الاضمحلال %	مخصص قروض وتسهيلات %	مخصص خسائر الاضمحلال %
١	البنك الأهلي المصري	الفئة من ٥ : ١	الأولى	ديون جيدة	٧٢,٥	٣,١	٧٢,٩	٤,٥
		الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	٢٢,٩	٣٣,٩	٢١,٧	٣٣,٤
		الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	٢,٥	٣٢,٨	٣,٥	٣٣,٢
		الفئة ٨ : ١٠	الرابعة	غير منتظمة	٢,١	٣٠,٢	١,٩	٢٨,٩
٢	بنك الاسكندرية	الفئة من ٥ : ١	الأولى	ديون جيدة	٢٧,٦٩	٦,٩٣	٢٤,٣٥	٧,٩٤
		الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	٦٠,٧٨	٣١,٨٦	٦٨,٧٢	٣٤,٧٩
		الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	٧,٣٦	١٧,٢١	١,١٦	٢,٩٥
		الفئة ٨ :	الرابعة	غير	٤,١٧	٤٤,٠٠	٥,٧٧	٥٤,٣٢

انحسابات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

				منتظمة		١٠		
١٢,٦١	٧٨,٦١	١١,٦١	٦٩,٥٣	ديون جيدة	الأولى	الفئة من ٥ : ١	البنك التجاري الدولي CIB	٣
١٧,٨٥	١١,٦٥	٢١,٥١	١٥,٥٣	متابعة عادية	الثانية	الفئة السادسة		
٣٣,١٨	٥,٦٨	٢٣,٧٠	٧,٩٩	متابعة خاصة	الثالثة	الفئة السابعة		
٣٦,٣٦	٤,٠٦	٤٣,١٨	٦,٩٥	غير منتظمة	الرابعة	الفئة ٨ : ١٠		

المصدر : من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك التجارية محل الدراسة.

تابع جدول رقم (٤) : مؤشرات التزام البنوك التجارية المصرية بتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء

م	عينة البنوك التجارية المصرية	التصنيف وفق البنك المركزي	التصنيف الداخلي للبنك	دلالة التصنيف	مؤشرات عام ٢٠١٧		مؤشرات عام ٢٠١٨	
					قروض وتسهيلات الاضمحلال %	مخصص خسائر الاضمحلال %	قروض وتسهيلات الاضمحلال %	مخصص خسائر الاضمحلال %
٤	بنك قناة السويس	الفئة من ٥ : ١	الأولى	ديون جيدة	٥٤,١٦	١,٨٦	٦٩,٥٩	٣,٧٣
		الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	٢,٢٩	٠,١٣	٢,٢٠	٠,٣١
		الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	٥,٤٥	٠,٤٦	٥,٦٤	١,٠٢
		الفئة ٨ : ١٠	الرابعة	غير منتظمة	٣٨,١٠	٩٧,٥٥	٢٢,٥٧	٩٤,٩٤
٥	بنك قطر الوطني الأهلي QNB	الفئة من ٥ : ١	الأولى	ديون جيدة	٩٠,٠٣	٢١,٩٨	٨٩,٧٥	١٣,٢٧
		الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	٥,٦٠	١١,٩٧	٥,٨١	١١,٩٦
		الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	٢,٢٠	٢٦,٠٣	٢,٢٣	٣٤,١٥
		الفئة ٨ : ١٠	الرابعة	غير منتظمة	٢,١٧	٤٠,٠٢	٢,٢١	٤٠,٦٢

انحسابات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

٢٠,٥٨	٨٣,٦	١٤,٥٧	٧٨,١٦	ديون جيدة	الأولى	الفئة من ٥ : ١	البنك المصري لتنمية الصادرات EBE	٦
٨,٠٢	٩,٦٩	٤,٦٣	٦,٧٥	متابعة عادية	الثانية	الفئة السادسة		
٠,٦٠	٢,٢٥	٦,٧٢	٨,٣٤	متابعة خاصة	الثالثة	الفئة السابعة		
٧٠,٨٠	٤,٩٩	٧٤,٩	٦,٧٥	غير منتظمة	الرابعة	الفئة ٨ : ١٠		

المصدر : من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك التجارية محل الدراسة.

تابع جدول رقم (٤) : مؤشرات التزام البنوك التجارية المصرية بتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء

م	عينة البنوك التجارية المصرية	التصنيف وفق البنك المركزي	التصنيف الداخلي للبنك	دلالة التصنيف	مؤشرات عام ٢٠١٧		مؤشرات عام ٢٠١٨	
					قروض وتسهيلات % الاضمحلال	مخصص خسائر % الاضمحلال	قروض وتسهيلات % الاضمحلال	مخصص قروض وتسهيلات % الاضمحلال
٧	البنك العربي الأفريقي AAIB	الفئة من ٥ : ١	الأولى	ديون جيدة	٧٨	٢٢	٦٧	١٥
		الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	١٥	٧	٢٢	١٠
		الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	٣	٣	٤	٣
		الفئة ٨ : ١٠	الرابعة	غير منتظمة	٤	٦٨	٧	٧٢
٨	بنك عودة BA-E	الفئة من ٥ : ١	الأولى	ديون جيدة	٨٠	١٧	٨٤	١٨
		الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	١٦	١٨	١١	١٦
		الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	٣	٢٠	٣	٦
		الفئة ٨ : ١٠	الرابعة	غير منتظمة	١	٤٥	٢	٦٠



اتجاهات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

٥٨,٦٨	٩٤,٣٦	٥٣,٣٦	٩٢,٣٢	ديون جيدة	الأولى	الفئة من ٥ : ١	بنك الاسكان والتعمير H&D-B	٩
٢,٦٧	٠,٠١	٠,٧٦	٠,٠٨٢	متابعة عادية	الثانية	الفئة السادسة		
٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٠١	٠,٠١	متابعة خاصة	الثالثة	الفئة السابعة		
٣٨,٦٠	٥,٥٦	٤٥,٨٧	٦,٨٥	غير منتظمة	الرابعة	الفئة ٨ : ١٠		

المصدر : من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك التجارية محل الدراسة.

كما يتبين من الجدول السابق رقم (٤) أن مخصصات خسائر الاضمحلال للأدوات المالية ترتبط بشكل عكسي مع مستوى جودة المحفظة الائتمانية، فكلما ارتفع مستوى جودة المحفظة الائتمانية كلما انخفضت قيمة المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر المتعلقة بها، وكلما تدنى مستوى جودة المحفظة الائتمانية كلما ارتفعت قيمة المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر المرتبطة بها. وتتركز مخصصات خسائر الاضمحلال بالبنوك التجارية محل الدراسة، في الفئتين الثالثة والرابعة ( ديون تحتاج متابعة خاصة - ديون غير منتظمة)، وقد بلغت هذه المؤشرات للبنك الأهلي المصري عام ٢٠١٧م : ٣٢,٨% للفئة الثالثة، ٣٠,٢% للفئة الرابعة، في حين بلغت عام ٢٠١٨م : ٣٣,٢%، ٢٨,٩% على التوالي، كما أن مؤشرات بنك الاسكندرية بلغت عام ٢٠١٧م : ١٧,٢١%، ٤٤%، في حين بلغت عام ٢٠١٨م : ٢,٩٥%، ٥٤,٣٢% على التوالي والتي تشير إلى جودة المحفظة المصرفية بالمرحلة الثالثة وتدنيها للمرحلة الرابعة وذلك لعام ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق. وكذلك جاءت مؤشرات البنك التجاري الدولي ٢٣,٧%، ٤٣,١٨% عام ٢٠١٧م، في حين بلغت عام ٢٠١٨م : ٣٣,١٨%، ٣٦,٣٦%، وهكذا لباقي البنوك محل الدراسة.

ومن ثم يمكن قبول الفرض الأول من فروض البحث حيث " تلتزم البنوك التجارية المصرية بأسس تقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وفقاً لمتطلبات المعايير

الدولية والضوابط الرقابية ( مقررات بازل III وتعليمات البنك المركزي المصري)". وعلى الرغم من التزام هذه البنوك بأسس تقييم وتصنيف القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً للضوابط الرقابية إلا أن معظم هذه البنوك لم تتبع متطلبات معيار (IFRS:9) بشأن الاعتراف والقياس بالأدوات المالية عن عام ٢٠١٨ باعتباره عام تجريبي، خاصة فيما يتعلق بمحددات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتأثيرها على تكوين المخصصات وانعكاساتها على الاحتياطات والأرباح المحتجزة ولاسيما جودة المحفظة الائتمانية.

وينوه الباحث أن بعض البنوك التجارية المصرية قد قامت بالتطبيق التجريبي لمتطلبات معيار (IFRS:9) وتطبيق نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالتقارير المالية لعام ٢٠١٨ منها (البنك الأهلي المصري، الاسكندرية، التجاري الدولي)، وسوف يركز الباحث على هذه البنوك لاختبار باقي فروض البحث.

٢/٤- تحليل نتائج التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل تطبيق (IFRS:9):

ينص الفرض الثاني من فروض البحث على أنه " توجد فروق ذات دلالة معنوية بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة بمراحل التصنيف المختلفة في ضوء متطلبات معيار (IFRS:9) وبين المخصصات الفعلية لخسائر اضمحلال محفظة القروض بالبنوك التجارية محل الدراسة ". ولاختبار مدى صحة هذا الفرض من عدمه يتناول الباحث عرض وتحليل نتائج التقييم المحاسبي في ظل تطبيق معيار (IFRS:9).

أ- نتائج التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنك الأهلي المصري: يوضح الجدول التالي رقم (٥) قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل متطلبات (IFRS:9) للبنك الأهلي المصري، مع مراعاة انعكاساتها على مراحل التصنيف الثلاثة لمحفظة القروض المصرفية.

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

### جدول رقم (٥)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لمتطلبات (IFRS:9)  
بالبنك الأهلي المصري عن العام المالي ٢٠١٨ م (القيمة بالمليون جنية)

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لـ (IFRS:9)			فئات التصنيف	بنود المخاطر الائتمانية
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر		
٤٣٩٨١	--	--	٤٣٩٨١	جيدة	١- القروض والتسهيلات للأفراد.
١٠٦٥	--	١٠٦٥	--	عادية	
٤٦٢	٤٦٢	--	--	خاصة	
٤٥٥٠٩	٤٦٢	١٠٦٥	٤٣٩٨١	إجمالي القيمة الدفترية.	
٦٠٠٢	١٨٥	٣٢٠	٥٤٩٧	قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.	
٣١٢١٨١	--	٦٨١٤	٣٠٥٣٦٧	جيدة	٢- القروض والتسهيلات للمؤسسات.
٦١٣٧٧	--	٤٠٧	٦٠٩٧٠	عادية	
١١٨٦٨	--	١١٧	١١٧٥١	خاصة	
٢٤١٨٨	٨٠٩٦	١٦٠٩٢	--	غير منتظمة	
٤٠٩٦١٤	٨٠٩٦	٢٣٤٣٠	٣٧٨٠٨٨	إجمالي القيمة الدفترية.	
١٨٠٣٠	٤٠٤٨	٤٨٩٢	٩٠٩٠	قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.	
٢٤٠٣٢	إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL، ومخصص خسائر الاضمحلال.				

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج برنامج Excel.

ويتبين من الجدول السابق رقم (٥)، أن الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظه القروض الاجمالية بالبنك الأهلي المصري بلغت (٢٤,٣٢ مليار جنية) منها ٦,٢ مليار جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ١٨,٣٠ مليار جنية للقروض والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات. كما يتضح من الجدول قيام البنك بتصنيف محفظه القروض المصرفية من

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

خلال ثلاثة مراحل أساسية وفقاً لمتطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9) وهي : المرحلة الأولى التي تهتم بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون الجيدة/المنتظمة والتي يتم الإشارة إليها بالتقارير المالية تحت مسمى (قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال) وقد بلغت ٥,٤٩٧ مليار جنية للقروض الممنوحة للأفراد ٩,٠٩٠ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، والمرحلة الثانية التي تهتم بقياس ECL للديون غير المنتظمة والتي توجد عليها متأخرات ويتم الإشارة إليها بالتقارير المالية تحت مسمى (قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال) وقد بلغت ٣٢٠ مليون جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٤,٨٩٢ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، وأخيراً المرحلة الثالثة التي تهتم بقياس ECL للديون غير المنتظمة والتي يتم الإشارة إليها بالتقارير المالية تحت مسمى (قروض وتسهيلات محل الاضمحلال- متعثرة)، حيث بلغت ١٨٥ مليون جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٤,٠٤٨ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات.

ب- نتائج التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة لبنك الاسكندرية :

يوضح الجدول التالي رقم (٦) قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل متطلبات (IFRS:9) لبنك الاسكندرية، مع مراعاة انعكاساتها على مراحل التصنيف الثلاثة لمحفظه القروض المصرفية.

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

### جدول رقم (٦)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لمتطلبات (IFRS:9)  
بنك الاسكندرية عن العام المالي ٢٠١٨ م (القيمة بالمليون جنية)

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لـ (IFRS:9)			فئات التصنيف	بنود المخاطر الائتمانية
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر		
٢٥١٥	--	٢٥١٥	--	جيدة	١- القروض والتسهيلات للأفراد.
١٤٩٤١	--	٣٣٨	١٤٦٠٣	عادية	
١٠٠	--	١٠٠	--	خاصة	
٥١٥	٥١٥	--	--	غير منتظمة	
١٨٠٧١	٥١٥	٢٩٥٣	١٤٦٠٣		إجمالي القيمة الدفترية.
٢٣٥٦	٢٥٧	٤٢٠	١٦٧٩		قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.
١٠٧٠٠	--	٩٤٦	٩٧٥٤	جيدة	٢- القروض والتسهيلات للمؤسسات.
٨٨٨٧	--	١٠٤	٨٧٨٣	عادية	
٣٧٦	--	١٤٣	٢٣٣	خاصة	
٢٩٢٤	٢٩٢٤	--	--	غير منتظمة	
٢٢٨٨٧	٢٩٢٤	١١٩٣	١٨٧٧٠		إجمالي القيمة الدفترية.
٢٨١٤	١٤٦٢	٣١٥	١٠٣٧		قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.
٥١٧٠					إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL، ومخصص خسائر الاضمحلال

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج برنامج Excel .

ومن الجدول السابق، يتبين أن الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحظة القروض الاجمالية لبنك الاسكندرية بلغت (٥,١٧٠ مليار جنية) منها ٢,٣٥٦ مليار جنية للقروض الأفراد، ٢,٨١٤ مليار جنية للقروض والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات. وعلى مستوى مراحل التصنيف الثلاثة: بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمرحلة الأولى

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

١,٦٧٩ مليار جنية لقروض الأفراد، ١,٠٣٧ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، كما بلغت ECL بالمرحلة الثانية ٤٢٠ مليون جنية لقروض الأفراد، ٣١٥ مليون جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، وأخيراً بلغت ECL بالمرحلة الثالثة ٢٥٧ مليون جنية لقروض الأفراد، ١,٤٦٢ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات.

ج- نتائج التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنك التجاري الدولي CIB : يتناول الجدول التالي رقم (٧) قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل متطلبات (IFRS:9) للبنك التجاري الدولي، مع مراعاة انعكاساتها على مراحل التصنيف الثلاثة لمحفظه القروض المصرفية.

#### جدول رقم (٧)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لمتطلبات (IFRS:9) بالبنك التجاري الدولي عن العام المالي ٢٠١٨ م (القيمة بالمليون جنية)

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً ل(IFRS:9)			فئات التصنيف	بنود المخاطر الائتمانية
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر		
٢١٩٩٣	--	٩٦٢	٢١٠٣١	جيدة	١- القروض والتسهيلات للأفراد.
٦٨٣	--	٢٧	٦٥٦	عادية	
٣١٨	--	٩	٣٠٩	خاصة	
٢٤٠	١٣٧	--	١٠٣	غير منتظمة	
٢٣٢٣٤	١٣٧	٩٩٨	٢٢٠٩٩		إجمالي القيمة الدفترية.
٣٦٩٨	٦٨	٢٧٠	٣٣٦٠		قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.
٧١٧٠٧	--	١٤٦٣	٧٠٢٤٤	جيدة	٢- القروض والتسهيلات للمؤسسات.
١١٠٨٩	--	١٩٩	١٠٨٩٠	عادية	
٣٤٨٣	--	١٣٣٥	٢١٤٨	خاصة	
٩٩١٩	٩٩١٠	--	٩	غير منتظمة	
٩٦١٩٨	٩٩١٠	٢,٩٩٧	٨٣٢٩١		إجمالي القيمة الدفترية.
١٣١٦٢	٤٩٥٥	٩٧٩	٧٢٢٨		قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.
١٦٨٦٠					إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL، ومخصص خسائر الاضمحلال.

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج برنامج Excel .

انحسار التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

ومن الجدول السابق رقم (٧)، بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظه القروض الاجمالية بالبنك التجاري الدولي (١٦,٨٦٠ مليار جنية) منها ٣,٦٩٨ مليار جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ١٣,١٦٢ مليار جنية للقروض والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات. وعلى مستوى مراحل التصنيف الثلاثة: بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمرحلة الأولى ٣,٣٦٠ مليار جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٧,٢٢٨ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، كما بلغت ECL بالمرحلة الثانية ٢٧٠ مليون جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٩٧٩ مليون جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، وأخيراً بلغت ECL بالمرحلة الثالثة ٦٨ مليون جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٤,٩٥٥ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات.

وفي سياق العرض السابق بالجدول أرقام (٥ ، ٦ ، ٧)، يمكن للباحث استخلاص الخسائر الائتمانية المتوقعة على المستوى الاجمالي بالبنوك التجارية الثلاثة محل الدراسة في ظل تطبيق متطلبات معيار (IFRS:9)، وتكوين مخصصات خسائر الاضمحلال اللازمة لمواجهتها، على أن يتم مقارنتها بالمخصصات الفعلية لخسائر الاضمحلال، كما يوضحها الجدول التالي رقم (٨).

#### جدول رقم (٨)

نتائج اختبار T-Test لتحديد الفروق بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل معيار (IFRS:9) ومخصص خسائر الاضمحلال الفعلي. ( القيمة بالمليون جنية )

الدلالة (Sig.)	T-Test	مخصص خسائر الاضمحلال (IFRS:9)	مخصص خسائر الاضمحلال الفعلي	محفظه القروض المصرفية	البنك
٠,٠١٦*	٧,٨٦٠	٢٤٠٣٢	٢١٤٤٥	٤٥٥١٢٣	الأهلي المصري
		٥١٧٠	٢٤٣١	٤١٠٠٠	الاسكندرية
		١٦٨٦٠	١٣٠٤١	١١٩٤٣١	التجاري الدولي

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي. \* الدلالة الاحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥

ويتبين من نتائج الجدول السابق، أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات (IFRS:9) والذي تم تكوينه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة بكل من البنوك الثلاثة، ومخصص خسائر الاضمحلال الفعلي الذي تم تكوينه من قبل مسؤولي البنوك. حيث بلغت قيمة T-Test (٧,٨٦٠)، ومستوى المعنوية (٠,٠١٦)، وهي دالة احصائياً عند مستوى أقل من (٠,٠٥). وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء بالدراسات السابقة وما أقرته الاصدارات المهنية والتوجيهات الإشرافية بشأن وجود تأثير جوهري لتطبيق المعيار الجديد على زيادة حجم المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث ارتفعت من ٢١,٤٤٥ مليار جنية إلى ٢٤,٣٢ مليار جنية بواقع ٢,٥٨٧ مليار جنية للبنك الأهلي المصري، في حين زادت بواقع ٢,٧٣٩ مليار جنية لبنك الاسكندرية، وأخيراً تمثلت الزيادة في البنك التجاري الدولي ٣,٨١٩ مليار جنية.

ومن ثم يمكن قبول الفرض الثاني حيث " توجد فروق ذات دلالة معنوية بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة بمراحل التصنيف المختلفة في ضوء متطلبات معيار (IFRS:9) وبين المخصصات الفعلية لخسائر اضمحلال محفظة القروض بالبنوك التجارية محل الدراسة " .

٣/٤- تحليل نتائج التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل مقررات بازل

: III

ينص الفرض الثالث من فروض البحث على أنه " توجد فروق ذات دلالة معنوية بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة بمراحل التصنيف المختلفة في ضوء المعايير التنظيمية (مقررات بازل III) وبين المخصصات الفعلية لخسائر اضمحلال محفظة القروض بالبنوك التجارية محل الدراسة " . ولاختبار مدى صحة هذا الفرض قام الباحث بعرض وتحليل نتائج التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية وفقاً لمقررات بازل III على النحو التالي :



انحكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

أ- نتائج التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنك الأهلي المصري:

جدول رقم (٩)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لمقررات بازل III  
بالبنك الأهلي المصري عن العام المالي ٢٠١٨ م (القيمة بالمليون جنية)

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لبازل III			فئات التصنيف	بنود المخاطر الائتمانية
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر		
٤٣٩٨١	--	--	٤٣٩٨١	جيدة	١- القروض والتسهيلات للأفراد.
١٠٦٥	--	١٠٦٥	--	عادية	
٤٦٢	٤٦٢	--	--	خاصة	
٤٥٥٠٩	٤٦٢	١٠٦٥	٤٣٩٨١	إجمالي القيمة الدفترية.	
٤٣٦٥	١٦٧	٢٤٠	٣٩٥٨	قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.	
٣١٢١٨١	--	٦٨١٤	٣٠٥٣٦٧	جيدة	٢- القروض والتسهيلات للمؤسسات.
٦١٣٧٧	--	٤٠٧	٦٠٩٧٠	عادية	
١١٨٦٨	--	١١٧	١١٧٥١	خاصة	
٢٤١٨٨	٨٠٩٦	١٦٠٩٢	--	غير منتظمة	
٤٠٩٦١٤	٨٠٩٦	٢٣٤٣٠	٣٧٨٠٨٨	إجمالي القيمة الدفترية.	
١٦٥٤٠	٣٦٤٣	٤٣٥٢	٨٥٤٥	قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.	
٢٠١٨٣	إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL، ومخصص خسائر الاضمحلال.				

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج برنامج Excel .

يتضح من الجدول السابق رقم (٩)، أن الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظه القروض الاجمالية بالبنك الأهلي المصري وفقاً لمقررات بازل III (٢٠,١٨٣ مليار جنية) منها ٤,٣٦٥ مليار جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ١٦,٥٤٠ مليار جنية للقروض

انحسابات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات. وعلى مستوى مراحل التصنيف الثلاثة: بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمرحلة الأولى ٣,٩٥٨ مليار جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٨,٥٤٥ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، كما بلغت ECL بالمرحلة الثانية ٢٤٠ مليون جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٤,٣٥٢ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، وأخيراً بلغت ECL بالمرحلة الثالثة ١٦٧ مليون جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٣,٦٤٣ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات. ب- نتائج التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة بينك الاسكندرية في ظل بازل III:

### جدول رقم (١٠)

#### قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لمقررات بازل III بنك الاسكندرية عن العام المالي ٢٠١٨ م (القيمة بالمليون جنية)

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لبازل III			فئات التصنيف	بنود المخاطر الائتمانية
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر		
٢٥١٥	--	٢٥١٥	--	جيدة	١- القروض والتسهيلات للأفراد.
١٤٩٤١	--	٣٣٨	١٤٦٠٣	عادية	
١٠٠	--	١٠٠	--	خاصة	
٥١٥	٥١٥	--	--	غير منتظمة	
١٨٠٧١	٥١٥	٢٩٥٣	١٤٦٠٣		إجمالي القيمة الدفترية.
١٨٧٠	٢٣٢	٣٢٤	١٣١٤		قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.
١٠٧٠٠	--	٩٤٦	٩٧٥٤	جيدة	٢- القروض والتسهيلات للمؤسسات.
٨٨٨٧	--	١٠٤	٨٧٨٣	عادية	
٣٧٦	--	١٤٣	٢٣٣	خاصة	
٢٩٢٤	٢٩٢٤	--	--	غير منتظمة	
٢٢٨٨٧	٢٩٢٤	١١٩٣	١٨٧٧٠		إجمالي القيمة الدفترية.
٢٣٩٥	١٣١٦	٢٦٨	٨١١		قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.
٤٢٦٥					إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL، ومخصص خسائر الاضمحلال

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج برنامج Excel .

انحسابات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

ويتضح من الجدول السابق رقم (١٠)، أن الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظه القروض الاجمالية ببنك الاسكندرية وفقاً لمقررات بازل III (٢٦٥,٤ مليار جنية) منها ١,٨٧٠ مليار جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٢,٣٩٥ مليار جنية للقروض والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات. وعلى مستوى مراحل التصنيف الثلاثة: بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمرحلة الأولى ١,٣١٤ مليار جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٨١١ مليون جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، كما بلغت ECL بالمرحلة الثانية ٣٢٤ مليون جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٢٦٨ مليون جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، وأخيراً بلغت ECL بالمرحلة الثالثة ٢٣٢ مليون جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ١,٣١٦ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات.

ج- نتائج التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنك التجاري الدولي :

#### جدول رقم (١١)

#### قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لمقررات بازل III بالبنك التجاري الدولي عن العام المالي ٢٠١٨ م (القيمة بالمليون جنية)

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لبازل III			فئات التصنيف	بنود المخاطر الائتمانية
	المرحلة الثالثة مدى الحياة	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الأولى ١٢ شهر		
٢١٩٩٣	--	٩٦٢	٢١٠٣١	جيدة	١- القروض والتسهيلات للأفراد.
٦٨٣	--	٢٧	٦٥٦	عادية	
٣١٨	--	٩	٣٠٩	خاصة	
٢٤٠	١٣٧	--	١٠٣	غير منتظمة	
٢٣٢٣٤	١٣٧	٩٩٨	٢٢٠٩٩		إجمالي القيمة الدفترية.
٢٢٧٤	٦١	٢٢٤	١٩٨٩		قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.
٧١٧٠٧	--	١٤٦٣	٧٠٢٤٤	جيدة	٢- القروض والتسهيلات للمؤسسات.
١١٠٨٩	--	١٩٩	١٠٨٩٠	عادية	
٣٤٨٣	--	١٣٣٥	٢١٤٨	خاصة	
٩٩١٩	٩٩١٠	--	٩	غير منتظمة	
٩٦١٩٨	٩٩١٠	٢٩٩٧	٨٣٢٩١		إجمالي القيمة الدفترية.
١٠٩٤٤	٤٤٥٩	٦٧٤	٥٨١١		قيمة ECL ومخصص الاضمحلال.
١٣٢١٨					إجمالي قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL، ومخصص خسائر الاضمحلال.

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج برنامج Excel .

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

وأخيراً يتبين من الجدول السابق رقم (١١)، أن الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظه القروض الاجمالية بالبنك التجاري الدولي وفقاً لمقررات بازل III (١٣,٢١٨ مليار جنية) منها ٢,٢٧٤ مليار جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ١٠,٩٤٤ مليار جنية للقروض والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات. وعلى مستوى مراحل التصنيف الثلاثة: بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمرحلة الأولى ١,٩٨٩ مليار جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٥,٨١١ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، كما بلغت بالمرحلة الثانية ٢٢٤ مليون جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٦٧٤ مليون جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات، وأخيراً بلغت ECL بالمرحلة الثالثة ٦١ مليون جنية للقروض الممنوحة للأفراد، ٤,٤٥٩ مليار جنية للقروض الممنوحة للمؤسسات. وفي سياق العرض السابق للجدول أرقام (٩، ١٠، ١١)، يمكن للباحث استخلاص الخسائر الائتمانية المتوقعة على المستوى الاجمالي بالبنوك التجارية الثلاثة محل الدراسة في ظل تطبيق متطلبات مقررات بازل III وتعليمات البنك المركزي المصري، وتكوين مخصصات خسائر الاضمحلال اللازمة لمواجهةها، على أن يتم مقارنتها بالمخصصات الفعلية لخسائر الاضمحلال والتي ترتبط بمحفظه القروض المصرفية بالبنوك، كما يوضحها الجدول التالي رقم (١٢).

#### جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار T-Test لتحديد الفروق بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل مقررات بازل III ومخصص خسائر الاضمحلال الفعلي. ( القيمة بالمليون جنية)

الدلالة (Sig.)	T-Test	مخصص خسائر الاضمحلال لبازل III	مخصص خسائر الاضمحلال الفعلي	محفظه القروض المصرفية	البنك
٠,٨٠٦	٠,٢٧٩	٢٠١٨٣	٢١٤٤٥	٤٥٥١٢٣	الأهلي المصري
		٤٢٦٥	٢٤٣١	٤١٠٠٠	الاسكندرية
		١٣٢١٨	١٣٠٤١	١١٩٤٣١	التجاري الدولي

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي. \* الدلالة الاحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

ويتبين من نتائج الجدول السابق، أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات (مقررات بازل III) والذي تم تكوينه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة بكل من البنوك الثلاثة، ومخصص خسائر الاضمحلال الفعلي الذي تم تكوينه من قبل مسؤلي البنوك. حيث بلغت قيمة T-Test (٠,٢٧٩)، ومستوى المعنوية (٠,٨٠٦) وهي غير دالة احصائياً عند مستوى أكبر من (٠,٠٥). ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد اهتمام البنوك التجارية المصرية بتطبيق متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصداراتها المختلفة، تنفيذاً لتعليمات وتوجيهات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية تستهدف تعزيز الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي والاقتصادي ككل من خلال كسب ثقة المؤسسات والوكالات والهيئات الدولية بشكل عام، وفي مجال التصنيف الائتماني على وجه التحديد والتي تهتم بمدى امتثال المؤسسات المصرفية للمعايير الدولية للرقابة المصرفية (مقررات بازل). وقد جاء مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمقررات بازل III أقل من المخصص الفعلي بمقدار (١,٢٦٢ مليار جنية) للبنك الأهلي المصري، في حين زادت بواقع ١,٨٣٤ مليار جنية لبنك الاسكندرية، وأخيراً تمثلت الزيادة في البنك التجاري الدولي ١٧٧ مليون جنية.

ومن ثم يمكن رفض الفرض الثالث حيث " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة بمراحل التصنيف المختلفة في ضوء المعايير التنظيمية (بازل III) وبين المخصصات الفعلية لخسائر اضمحلال محفظة القروض بالبنوك التجارية محل الدراسة ".

انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

٤/٤ - نتائج تحليل T-Test لتحديد الفروق بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III :  
 ينص الفرض الرابع من فروض البحث على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:9)، وبين متطلبات مقررات بازل III بالبنوك التجارية محل الدراسة "، ويوضح الجدول التالي رقم (١٣) نتائج التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III.

#### جدول رقم (١٣)

نتائج اختبار T-Test لتحديد الفروق بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III. (القيمة بالمليون جنية)

الدلالة (Sig.)	T-Test	الخسائر الائتمانية وفقاً لبازل III	الخسائر الائتمانية وفقاً لـ (IFRS:9)	محفظة القروض المصرفية بالبنوك محل الدراسة
				■ قروض ممنوحة للأفراد :
٠,٠٦٧	٣,٦٦٧	٤٣٦٥	٦٠٠٢	البنك الأهلي المصري
		١٨٧٠	٢٣٥٦	بنك الاسكندرية
		٢٢٧٤	٣٦٩٨	البنك التجاري الدولي
				■ قروض ممنوحة للمؤسسات :
٠,١٣٧	٢,٤٢١	١٦٥٤٠	١٨٠٣٠	البنك الأهلي المصري
		٢٣٩٥	٢٨١٤	بنك الاسكندرية
		١٠٩٤٤	١٣١٦٢	البنك التجاري الدولي
				■ إجمالي المحفظة الائتمانية :
٠,١١٢	٢,٧٢٥	٢٠١٨٣	٢٤٠٣٢	البنك الأهلي المصري
		٤٢٦٥	٥١٧٠	بنك الاسكندرية
		١٣٢١٨	١٦٦٨٠	البنك التجاري الدولي

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي. \* الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

ويتضح من الجدول السابق، أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:9) والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات (بازل III) للبنوك التجارية الثلاثة، فمن حيث المستوى الاجمالي لمحفظه القروض المصرفية بلغت قيمة T-Test (2,725)، ومستوى المعنوية (0,112) وهي غير دالة احصائياً عند مستوى أكبر من (0,05)، وعلى المستوى التفصيلي: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بشأن القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد بالبنوك التجارية الثلاثة بين كل من الاطارين السابقين لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث بلغت قيمة T-Test (3,667)، ومستوى المعنوية (0,067) وهي غير دالة احصائياً عند مستوى أكبر من (0,05). كما لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بشأن القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات على اختلاف طبيعتها وحجمها بالبنوك التجارية الثلاثة وذلك بين كل من الاطارين السابقين لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث بلغت قيمة T-Test (2,421)، ومستوى المعنوية (0,137) وهي غير دالة احصائياً عند مستوى أكبر من (0,05).

وهنا يرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد توافق متطلبات القياس والافصاح التي أقرتها لجنة بازل III للرقابة المصرفية بإصداراتها المختلفة، مع متطلبات معيار الأدوات المالية (IFRS:9) بشأن الاعتراف والقياس عن الأدوات المالية من خلال التصنيف الدقيق لهذه الأدوات، واستخدام نماذج دقيقة وموضوعية تعتمد على البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبيان أثرها على جودة التقارير المالية والتصنيف الدقيق لمحفظه القروض المصرفية. ولعل ما يعزز هذا التوافق أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاقى ترحيباً من قبل مقررات بازل عام 2015م عقب صدور المعيار الجديد عام 2014م، وتجسد هذا الترحيب والاهتمام بإدخالها العديد من التعديلات والتغيرات الجوهرية عامي 2016، 2017 والتي تضمن التطبيق الدقيق والملائم للمعيار الجديد وتكفل التوافق والتكامل مع متطلباته لتعظيم الأهداف المرجوة منه والعمل في نطاقه.

وفي ضوء ما سبق ونتائج تحليل T-Test يمكن قبول الفرض الرابع من فروض البحث حيث " لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:9)، وبين متطلبات مقررات بازل III بالبنوك التجارية محل الدراسة.

وأخيراً يؤكد الباحث، اهتمام البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية، وحرص البنوك التجارية المصرية في الآونة الأخيرة على توفيق أوضاعها لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم "٩" والذي بات إلزامياً منذ فجر عام ٢٠١٩ والذي يتطلب مزيد من البيانات والمعلومات الكمية والنوعية التي تدعم القياس الدقيق والافصاح الملائم والتقييم الموضوعي لمحفظه القروض والتسهيلات المصرفية. كما أن معيار التقرير المالي الدولي رقم "٩" ونظيره المصري رقم "٤٧" المعدل عام ٢٠١٩ أقر المعالجة المحاسبية في بداية فترة التطبيق التجريبي (يناير ٢٠١٨)، حيث أنه في حالة زيادة مخصصات الاضمحلال المحسوبة طبقاً لمتطلبات المعيار الجديد عن المخصصات المحسوبة بشكل فعلي طبقاً للتعليمات السارية بالبنوك، يتم الخصم أولاً من احتياطي المخاطر البنكية العام "ائتمان" المكون في بداية الفترة وفي حالة عدم كفايته يتم خصم باقي الزيادة من رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة أيضاً كانت النتيجة مدينة أو دائنة للأرباح المحتجزة، كما أكد المعيار على أنه في كافة الظروف يتعين الافصاح بشكل تفصيلي عن تلك التسويات بكل من قائمة التغير في حقوق المساهمين وكذا الايضاحات المتممة للقوائم المالية. بينما في حالة نقص مخصصات الاضمحلال المحسوبة وفقاً للمعيار الجديد عن المخصصات الفعلية حالياً، يتعين عدم المساس برصيد احتياطي المخاطر البنكية العام " ائتمان " في بداية الفترة على اعتبار أن يتم تسويته أولاً بأول كل فترة مالية ربع سنوية عند المقارنة بين رصيد مخصص الاضمحلال المعترف به المركز المالي ومخصص الاضمحلال طبقاً لتعليمات الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات في ضوء التعليمات السارية.



### سابعاً : النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية:

ارتكازاً على عرض وتحليل المحاور الرئيسية للاطار النظري، ومن واقع الدراسة التطبيقية للبنوك التجارية عينة البحث، يمكن للباحث استخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات والدراسات المستقبلية وذلك على النحو التالي:

#### ١- نتائج الدراسة :

■ كشفت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١/١- صنف معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) ونظيره المصري "٤٧" المعدل عام ٢٠١٩ الأصول المالية على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالاعتماد على: نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية، وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي.

٢/١- يركز نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار (IFRS:9) على: ثلاثة محددات أساسية تكمن في احتمال التعثر (PD)، وقيمة المديونية عند التعثر (EAD)، ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD). وقد أقر هذه المحددات كل من المنهج المعياري، والداخلي بمقررات بازل III لتعزيز دقة القياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية وتكوين المخصصات الكافية لمواجهتها.

٣/١- يتطلب تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وجود قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والأنشطة الاقتصادية، والتي يجب دراستها وتحليلها بواسطة فرق عمل وخبراء في مجال الدراسات الائتمانية لتقدير احتمالات التعثر بالمحفظة المصرفية، ومعدلات الخسارة عند التعثر ليس فقط في ظل الظروف المواتية وإنما في الظروف غير المواتية.

٤/١- تتمثل الصعوبات والتحديات التي تواجه استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية وفقاً لمعيار (IFRS:9) ومقررات بازل III، في

كيفية الاعتماد على أسس موضوعية ودقيقة لأغراض التقييم المحاسبي للأدوات المالية، مما ينعكس بشكل مباشر على تصنيف محفظة القروض المصرفية من خلال ثلاث مراحل ( منتظمة – غير منتظمة – متعثرة)، ولا سيما تكوين المخصصات الملاءمة والكافية لمواجهة الخسائر المرتبطة بكل أداة/ مجموعة أدوات متماثلة داخل كل مرحلة.

٥/١- أكدت متطلبات معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III على أهمية التقييم المحاسبي للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والتي يترتب عليها تصنيف محفظة القروض ضمن المراحل المختلفة واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بكل مرحله.

٦/١- سمح معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) بالترقي بين المراحل الثلاث لتصنيف محفظة القروض المصرفية، وذلك عند حدوث تحسن في نوعية الائتمان وتوفر مبررات كافية وموثقة تدعم نقل القروض من المرحلة الثالثة إلى الثانية أو من المرحلة الثانية إلى الأولى، دون الاعتداد بالسداد المبكر للأقساط ضمن مبررات الترقي بين المراحل.

■ كشفت الدراسة التطبيقية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

٧/١- تلتزم البنوك التجارية المصرية بنماذج التصنيف الداخلي من خلال (أربعة فئات) لتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء، كما أسفرت تقاريرها المالية عن توافق التصنيفات الداخلية مع فئات التصنيف التي أقرها البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه (عشرة فئات).

٨/١- تعتمد البنوك التجارية المصرية في بناء التقديرات الداخلية على دراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية في الآونة الأخيرة، وتوفيقها مع النظرة المستقبلية ومؤشرات وكالات التصنيف الائتماني الدولي ( Moody's - Stander & Poor's - Fitch)، كأساس لاحتساب احتمال التعثر بالمرحل الثلاثة، مع مراعاة فئات التصنيف المختلفة.

٩/١- ترتبط مخصصات خسائر الاضمحلال للأدوات المالية بشكل عكسي مع مستوى جودة المحفظة الائتمانية، وتتركز هذه المخصصات بالبنوك التجارية محل الدراسة، في الفئتين الثالثة والرابعة (ديون تحتاج متابعة خاصة - ديون غير منتظمة).

١٠/١- وجود فروق معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات (IFRS:9) والذي تم تكوينه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومخصص خسائر الاضمحلال الفعلي. وذلك نتيجة وجود تأثير جوهري لتطبيق المعيار الجديد على زيادة المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة بواقع ٢,٥٨٧ مليار جنية للبنك الأهلي المصري، ٢,٧٣٩ مليار جنية لبنك الاسكندرية، ٣,٨١٩ مليار جنية للبنك التجاري الدولي.

١١/١- عدم وجود فروق معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات بازل III والذي تم تكوينه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية محل الدراسة، ومخصص خسائر الاضمحلال الفعلي لمحفظة القروض المصرفية.

١٢/١- عدم وجود فروق معنوية بين الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:9) والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات (بازل III) للبنوك التجارية محل الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، الأمر الذي يعكس التوافق بين هذين الاطارين بشأن قياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة.

## ٢- توصيات الدراسة :

- في سياق نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:
- ١/٢- ضرورة قيام البنوك التجارية المصرية باعتماد نماذج الأعمال للأدوات المالية والمنهجيات التي تستخدم لتطبيقها، فضلاً عن ضرورة اعتماد نظام التصنيف الائتماني الداخلي بالبنك بحيث يتضمن احتمالية التعثر (PD)، وقيمة المديونية عند التعثر (EAD)، ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD) كمحددات موضوعية لاحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL.
- ٢/٢- ضرورة قيام البنوك التجارية بقياس الجدارة الائتمانية للعملاء عند طلب الائتمان أو تجديده أو زيادته، مع مراعاة تأثير نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:9) ومتطلبات لجنة بازل III على تصنيف المحفظة المصرفية وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة خسائر اضمحلال الأصول المالية.
- ٣/٢- يجب أن تقوم البنوك التجارية بتصنيف جميع القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات الدين التي تخضع لقياس وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقاً لمراحل ثلاث تعكس جودة المحفظة الائتمانية ( قروض وتسهيلات منتظمة – قروض وتسهيلات منتظمة مع وجود ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان بها – قروض وتسهيلات غير منتظمة / متعثرة).
- ٤/٢- يتعين على إدارة المراجعة الداخلية بالبنوك إجراء تقييم دوري مستقل عن مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المتعلقة بتطبيق معيار (IFRS:9) خاصة فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات المعتمدة لتصنيف الأصول المالية وتبويبها والالتزام بنماذج الأعمال المعتمدة ومنهجية حساب خسائر الائتمان المتوقعة والقيمة عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.
- ٥/٢- يتعين على البنوك المصرية الإفصاح عن السياسات والنماذج المستخدمة في تقييم محفظة القروض والتسهيلات المصرفية، والخسائر الائتمانية المرتبطة بها

وطرق تكوين المخصصات للفئات الرئيسية للمقترضين، مع مراعاة استيفاء متطلبات الإفصاح النوعي والكمي للأدوات المالية التي أقرها معيار (IFRS:7) ونظيره المصري رقم ٤٠).

٦/٢- يجب على البنوك المصرية إصدار تقرير تفصيلي بشأن التغييرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة سواء على مدار ١٢ شهر قادمة أو على مدار عمر الأداة المالية، وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:9) مع تقديم مطابقة لمخصص الخسارة من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي بحسب فئة الأداة المالية.

٧/٢- يجب أن تقوم مجالس الإدارة بالبنوك المصرية بتوفير هياكل وإجراءات حوكمة مناسبة، تضمن التطبيق السليم لمعيار IFRS:9 ونظيره المصري رقم ٤٧ المعدل عام ٢٠١٩، من خلال تحديد دور اللجان ووحدات العمل بالبنك، وضمان تكامل العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة التي تكفل كفاءة وفاعلية التطبيق.

٨/٢- ضرورة قيام البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية بالتحقق من وجود سياسات ونماذج وصفية وكمية للتنبؤ بشكل مبكر بالقروض المتعثرة وتصنيفها ضمن محفظة القروض المصرفية وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:9)، ومدى كفاية المخصصات التي يتم تكوينها بشأنها مع مراعاة تأثيرها على معدل كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل III.

٩/٢- يجب أن يقوم البنك المركزي المصري بإصدار تعليمات توجيهية وضوابط رقابية جديدة بشأن قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، بحيث تراعي التوافق بين متطلبات المعايير المحاسبية (IFRS:9) ونظيره المصري رقم ٤٧ المعدل عام ٢٠١٩) ومتطلبات لجنة بازل III كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية، بما يضمن موضوعية القياس وسلامة وجودة الإفصاح، ودقة وملاءمة أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية.

### ٣- الدراسات المستقبلية التي ترتبط بمجالات البحث:

يمكن للباحثين اجراء مزيد من الدراسات والبحوث التي ترتبط بمتغيرات البحث وتأثيرها على مهنة المحاسبة والمراجعة في كل من:

١/٣- دراسة تحليلية لنماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL في ضوء المعايير المحاسبية والضوابط الرقابية وانعكاساتها على معدل كفاية رأس المال CAR بالبنوك التجارية المصرية.

٢/٣- نموذج محاسبي مقترح لأثر تطبيق معيار (IFRS:9) على قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية: مع دليل تطبيقي بالبيئة المصرية .

٣/٣- تقييم أثر تطبيق معيار الأدوات المالية (IFRS:9) على تحسين مؤشرات الأداء المالي : مع دراسة تطبيقية بالقطاع المصرفي المصري.

٤/٣- انعكاسات تطبيق معيار الأدوات المالية (IFRS:9) على منهجية التحاسب الضريبي – مع دليل ميداني بالبيئة المصرية.

٥/٣- مدخل مقترح لتفعيل أنشطة المراجعة الداخلية بشأن نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتأثيرها على جودة التقارير المالية بالقطاع المصرفي.

٦/٣- الدور المرتقب لمراقبي الحسابات لفحص نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية (IFRS:9) والتنظيمية (Basel III) – دراسة اختبارية .

٧/٣- إطار مقترح لتطوير مهام المراجعة الخارجية في فحص نماذج تقييم الجدارة الائتمانية بمحظة القروض المصرفية: مع دراسة تطبيقية بالقطاع المصرفي المصري.

## مراجع البحث

### أ- المراجع العربية :

#### ■ الدوريات العلمية :

١. إبراهيم ، نبيل عبد الرؤف (٢٠١٨)، " التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS 9 والأثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي- دراسة تطبيقية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، المجلد ٤٢، العدد الثاني.
  ٢. أحمد، وفاء يوسف (٢٠١٦)، " أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية "، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الرابع – الجزء الأول.
  ٣. السهلاوي، عبد العزيز بن محمد (٢٠١٨)، " محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد رقم ٥٥- الجزء الثاني، العدد الثاني.
  ٤. رياض، خلود عبد العزيز (٢٠١٨)، " إطار مقترح للقياس والإفصاح عن الجدارة الائتمانية في البنوك التجارية المصرية في ضوء اتفاقية بازل – دراسة تطبيقية "، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الثالث.
  ٥. محمد، صلاح علي أحمد ؛ حامد، عبد الله محجوب (٢٠١٧)، " دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية "، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، جامعة أم درمان الإسلامية- السودان، المجلد الأول، العدد التاسع.
- #### ■ الإصدارات والتقارير المصرفية:
٦. البنك المركزي المصري (٢٠١٦)، " أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات "، قطاع الرقابة والإشراف.
  ٧. .... (٢٠١٩)، " تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) IFRS 9 "، قطاع الرقابة والإشراف، إدارة التعليمات الرقابية.
  ٨. البنك الأهلي المصري (٢٠١٧)، " التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء "، قطاع التسويق الائتماني.
  ٩. وزارة الاستثمار والتعاون الدولي(٢٠١٩)، " قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لعام ٢٠١٥ – معيار المحاسبة المصري رقم(٤٧) الأدوات المالية "، الوقائع المصرية، العدد ٨١ تابع " أ " .

ب- المراجع الأجنبية :

■ Periodicals:

1. Akta, B., Çelik, S., Abdulla, Y., and Alshakhoori, N., (2019),The impact of credit ratings on capital structure , *International Journal of Islamic Finance*, <http://creativecommons.org/licences/by/4.0/legalcode>.
2. Bialkowska, E., (2015). Basel Committee issues Guidance on Credit Risk and Accounting for Expected Credit Losses.
3. Darren, J. Kisgen, (2019),The impact of credit ratings on corporate behavior : Evidence from Moody's adjustments , *Journal of Corporate Finance*, journal homepage: [www.elsevier.com/locate/jcorpfin](http://www.elsevier.com/locate/jcorpfin).
4. Deloitte, (2015), Addressing The Basel Committees Guidance on Expected Credit Losses.
5. Du Ding, (2019), Forecasting credit losses with the reversal Incredit spreads, *Economics Letters*, journal homepage: [www.elsevier.com/locate/econlet](http://www.elsevier.com/locate/econlet).
6. El-Ansary, O. and Saleh,M., (2018), Predicting Egyptian Banks Distress, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*,Vol.8 No.3,p.39.
7. Farkas Z., (2015), The Significance of IFRS 9 For Financial Stability and Supervisory Rules, This Document was Requested by The European Parliaments Committee on Economic and Monetary Affairs, *It is Part of asset of four Papers on IFRS 9*, P.P 1-54.
8. Gaston, E. and Song, I.W., (2014), Supervisory Roles in Loan Loss Provisioning in Countries Implementing IFRS , *International Monetary Fund Working Paper*, PP. 1-41.
9. Gerald A. Edwards, Jr., (2016), Supervisors Key Roles as Banks Implement Expected Credit Loss Provisioning, *SEACEN Financial Stability Journal*, Vol. 7, p. p 1-26.



10. Hussein A Abdou, Marc D. Dongmo tsafack, Collins G., Ntim, Rose D. and Baker, (2016), Predicting Creditworthiness in Retail Banking with Limited Scoring Data, *Knowledge- Based System123*, Science Direct ,P.P 89- 103.
11. Jan Marton & Emmeli Runesson, (2016), The Predictive ability of Loan Loss Provisions in banks-Effects of accounting Standards, enforcement and incentives, *The British Accounting Review*, Science Direct, pp. 1-19.
12. Josephsona, J.&, Shapiro, J., (2019), Credit ratings and structured finance, *Journal of Financial Intermediation*, <https://doi.org/10.1016/j.jfi.2019.03.003>.
13. Leonard I., Nakamura, Kasper Roszbach , (2018), Credit ratings, private information, and bank monitoring ability, *Journal of Financial Intermediation* , Vol.,36 , PP.58-73.
14. Marton, J. and Runesson, E., (2017), The Predictive ability of Loan Loss Provisions in Banks-Effects of Accounting Standards: Enforcement and Incentives, *British Accounting Review*, Academic Press, Vol. 49, No. 2, PP.162-280.
15. Miu Peter (2016), Adapting Basel's A-IRB Models For IFRS 9 Purposes , *DeGroot School of Business*, McMaster University, Hamilton, on 18s4m4, Canada, P.P 1-35.
16. Moyi Eliud , (2019), Riskiness of lending to small businesses : adynamic panel data analysis, *The Journal of Risk Finance* Vol.20 No.1,2019 pp. 94-110.
17. Novotny-Farkas Zoltan, (2016), The Interaction of The IFRS 9 Expected Loss Approach With Supervisory Rules and Implications For Financial Stability, *Accounting In Europe*, Vol.13No.2,197-227,Doi:10.1080/17449480.2016.1210180.
18. O'Hanlon, J., Hashim, N., and Li, W., (2015), Expected-Loss-Based Accounting For The Impairment of Financial Instruments: The FASB

- 
- and IASB , IFRS 9 Approaches, This Document Was Requested by The European Parliaments Committee on Economic and Monetary Affairs., PP. 1-58.
19. Seitz, B., Dinh, T. and Rathgeber, A.,(2018), Understanding Loan Loss Reserves Under IFRS 9 : A Simulation-Based Approach, PP. 1-41.
20. Sharifi S.& Haldar A., (2019), The relationship between credit risk management and non-performing assets of commercial banks in India, *Managerial Finance*, Vol. 45 No. 3, 2019 pp. 399-412.
21. Singh, J.P, (2017), Hedge accounting under IFRS 9 : analysis of Reforms, *Audit Financiar*,Vol,XV,nr,1(145, pp. 103-113.
22. TATA , (2015), IFRS 9 Expected Loss Impairment Accounting Model Versus Basel Framework, <http://www.Tcs.com/Site> Collection Documents/White-Papers/Expected-Loss-0515-1.Pdf,PP.1-5.
23. Xin Xu, (2016),Estimating Lifetime Expected Credit Losses Under IFRS 9, JEL Codes:C41,G21,G32,M48.
24. Yu-Jen Hsiao, Lei Qin and Yueh-Lung Lin, (2019), Do Unsolicited Bank Credit Ratings Matter To Bank Leverage Decision? Evidence From Asian Countries , *Economics and Finance*, Vol. 7, PP. 231-253.
- **Others:**
25. Basel Committee on Banking Supervision " BCBS", (2015b),Guidance on Credit Risk and Accounting For Expected Credit Losses, available at:<https://doi.org/ISBN 978-92-9197-387-3>.
26. Basel Committee on Banking Supervision " BCBS", (2016a),Reducing Variation in Credit Risk-Weighted assets-Constraints on the use of Internal Model approaches,PP.1-18.
27. Basel Committee on Banking Supervision " BCBS", (2016b),Regulatory Treatment of accounting Provisions, Bis. Org, No 6, P.P 1-25.
-

28. Basel Committee on Banking Supervision " BCBS", (2017),Regulatory treatment of accounting provisions – interim approach and transitional arrangements, This publication is available on the BIS website [www.bis.org](http://www.bis.org), P.P 1-14.
29. Basel Committee on Banking Supervision " BCBS", (2018), Regulatory treatment of accounting provisions, An update on global and European developments, P.P 1-12.
30. Basel Committee on Banking Supervision " BCBS", (2015a),Guidance on Accounting For Expected Credit Losses, available at:[https://doi.org/ISBN 978-92-9197-387-3](https://doi.org/ISBN%20978-92-9197-387-3).
31. Bikker, J., Gerritsen, D. and Schwillens, S., (2016), Competing For Savings: How Important is Creditworthiness During The Crisis?, Working Paper No.493, De Nederlandsche Bank NV.
32. Deloitte, (2014), IFRS 9 : Financial instruments , Overview of The New Requirement, [http:// www.federareserve.gov/newsevents/press/bcreg20160617b1](http://www.federareserve.gov/newsevents/press/bcreg20160617b1).
33. FASB, Financial Accounting Standards Board, (2019), Public Roundtable Meeting to Discuss a Proposal Submitted by a Group of Banks to Consider an Alternative Approach to Presenting Expected Credit Losses on the Income Statement and Whether Gross Writeoffs and Gross Recoveries Should be Presented in the Credit Quality Disclosures, Financial Instruments—Credit Losses (Topic 326) Measurement of Credit Losses on Financial Instruments.
34. KPMG, (2014), First Impressions : IFRS 9 Financial Instruments, [kpmg. Com/ifrs](http://kpmg.com/ifrs).
35. Kruger, S., (2017), Advanced Dependency Modeling in Credit Risk, Universitat Regensburg.
36. PWC,(2016), Basel Committee Guidance on Accounting For Expected Credit Losses For Banks, [www.pwc.com,pp](http://www.pwc.com/pp). 1-15.

انحسارات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

---

37. Rimsha Karim Hashmi & Abdul Qayyum , (2016), Estimating The Long-Run Creditworthiness of Pakistan, Pakistan Institute of Development Economics, Islamabad, Pakistan, Munich Personal Repec Archive(MPRA),<https://mpra.ub.uni-muenchen.de/70529/MPRA> Paper No.70529.
38. Yang, Bill Huajian , (2017), Point-in-Time PD Term Structure Models For Methodologies and Implementations For IFRS 9 ECL and CCAR stress Testing, Munich Personal Repec Archive(MPRA),<https://mpra.ub.uni-muenchen.de/76271/MPRA> Paper No.76271.

اتبعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

## ملاحق البحث

### ملحق رقم (1)

القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة  
( القيمة بالمليون جنية )

البنك التجاري الدولي***		بنك الاسكندرية**		البنك الأهلي المصري*		الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية قبل الضمانات
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	
■ البنود المعرضة لخطر الائتمان داخل الميزانية :						
٥٠,٠١٣	٥٤,٦٥٤	١٩,٠٧٠	١٤,٨٨٦	٢٩٧,٢٦٢	٢٦٠,٧٨٧	أذون خزانة وأوراق مالية أخرى.
٧١	١	٠	٠	٥٢٤,٢٥٥	٤٥٤,٠٠٢	أرصدة لدى البنوك.
قروض للأفراد :						
١,٦٣٦	١,٧٨٠	٦٥٢	٦٨٤	٦,٧٢٢	٧,٥٣٦	حسابات جارية مدينة.
٣,٥٤١	٢,٩٠٠	١٢٦	٨٨	٣,٨٤٥	٢,٦٨١	بطاقات ائتمان.
١٧,١٨١	١٣,٩١١	١٧,٢٨٠	١٤,٤٦٤	٢٨,٧٤٥	٢٤,٧٠٢	قروض شخصية.
٨٧٦	٤١٧	١٣	١٥	٤,٤١٧	٢,٤٦٩	قروض عقارية.
٠	٠	٠	٠	١,٧٨٠	٢,١٥٩	قروض سيارات
٢٣٢٣٤	١٩,٠٠٨	١٨,٠٧١	١٥,٢٥١	٤٥,٥٠٩	٣٩,٥٤٧	اجمالي القروض للأفراد
قروض للمؤسسات :						
١٣,٩٩٣	١٢,٤٥١	٥,٥٦٤	٤,٦٣٠	١٤٦,١٢٧	١٣١,٤٥٩	حسابات جارية مدينة.
٤٩,١٨٠	٤٤,٢٠٠	١٢,١٨١	١٠,١٢٦	١٨٩,٨٧٤	١٥٦,٩٧٢	قروض مباشرة.
٣٣,٠٢٥	٢٦,٧٤٠	٥,١٤٢	٤,٨٨٢	٧٣,٦١٣	٧١,٦١٧	قروض مشتركة.
٩٦,١٩٨	٨٣,٣٩١	٢٢,٨٨٧	١٩,٦٣٨	٤٠٩,٦١٤	٣٦٠,٠٤٨	اجمالي قروض

اتبع كاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

المؤسسات						
استثمارات مالية:						
١١٢,٢١٣	٧٤,٧٦٨	٢,٠٩٧	٦٩٥	١٦٣,٣٨٥	١٨٧,٧٣٧	أدوات الدين.
٤,٥٠٩	٣,٨٧٠	٤٠٣	٢٥١	١٤,٦٢٧	١٣,٥٢٤	أصول أخرى.
٢٨٦,٢٣٨	٢٣٥٦٩٢	٦٢,٥٢٨	٥٠,٧٢١	١,٤٥٤,٦٥٢	١,٣١٥,٦٤٥	اجمالي البنود داخل الميزانية.
■ البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية:						
٤,١٧٨	١,٧٠١	٢,٧٣٦	٨٤٨	٤٦,٧٧٩	٨٢,٠٢٨	اعتمادات مستندية.
٦٦,١٦٧	٦٩,٥١٤	٥,١٧٩	٤,٦٤٦	١٠٦,٤٠٤	١١٧,٨١٦	خطابات الضمان.
٩,٠١٢	٤,٦٢٣	١١,٠٤١	١٠,٠٥٨	٣١,٦٦٣	٣١,٦١٤	أخرى.
٧٩,٣٥٧	٧٥,٨٣٨	١٨,٩٥٦	١٥,٥٥٢	١٨٤,٨٤٦	٢٣١,٤٥٨	اجمالي البنود خارج الميزانية.

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.

\* تنتهي القوائم المالية للبنك الأهلي المصري في ٦/٣٠ من كل عام.

\*\* تنتهي القوائم المالية لبنك الاسكندرية في ١٢/٣١ من كل عام.

\*\*\* تنتهي القوائم المالية للبنك التجاري الدولي في ١٢/٣١ من كل عام.

اتبعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III ....

د/ محمد موسى علي شحاتة

## ملحق رقم (٢)

### افتراضات ومؤشرات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة

محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمقررات بازل III			محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات (IFRS:9)			مراحل التصنيف	البنك
LG D	EAD	PD	LG D	EAD	PD		
٤٥ %	قيمة فعلية من واقع المحفظة الائتمانية لكل بنك، ويتم تصنيفها بالمراد ل الثلاثة وفقاً لجودة المحفظة الائتمانية	%٢٠ : %٠	٥٠ %	قيمة فعلية من واقع المحفظة الائتمانية لكل بنك، ويتم تصنيفها بالمراد ل الثلاثة وفقاً لجودة المحفظة الائتمانية	%٢٥ : %٠	المرحلة الأولى	البنك الأهلي المصري
٤٥ %		: %٢٠	٥٠ %		: %٢٥	المرحلة الثانية	
٤٥ %		: %٥٠	٥٠ %		: %٦٠	المرحلة الثالثة	
٤٥ %	المراد ل الثلاثة وفقاً لجودة المحفظة الائتمانية	%٢٠ : %٠	٥٠ %	المراد ل الثلاثة وفقاً لجودة المحفظة الائتمانية	%٢٣ : %٠	المرحلة الأولى	بنك اسكندرية
٤٥ %		: %٢٠	٥٠ %		: %٢٣	المرحلة الثانية	
٤٥ %		: %٥٠	٥٠ %		: %٧٥	المرحلة الثالثة	
٤٥ %	المراد ل الثلاثة وفقاً لجودة المحفظة الائتمانية	%٢٠ : %٠	٥٠ %	المراد ل الثلاثة وفقاً لجودة المحفظة الائتمانية	%٣٠ : %٠	المرحلة الأولى	البنك التجاري الدولي
٤٥ %		: %٢٠	٥٠ %		: %٣٠	المرحلة الثانية	
٤٥ %		: %٥٠	٥٠ %		: %٨٠	المرحلة الثالثة	

تم تصنيف جودة المحفظة الائتمانية من خلال أربعة فئات رئيسية، وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية وقواعد وتعليمات البنك المركزي المصري، وذلك على النحو التالي:

انعكاسات التقييم المحاسبي للخصائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III .....

د/ محمد موسى علي شحاتة

<p>✓ ديون جيدة : توجد متأخرات حتى ٣٠ يوم فقط.</p> <p>✓ ديون تحتاج متابعة عادية : توجد متأخرات أكثر من ٣٠ يوم وحتى ٦٠ يوم.</p> <p>✓ ديون تحتاج متابعة خاصة : توجد متأخرات أكثر من ٦٠ يوم وحتى ٩٠ يوم.</p> <p>✓ ديون غير منتظمة : توجد متأخرات أكثر من ٩٠ يوم.</p>
<p>■ قام الباحث ببناء هذه الافتراضات، واستخلاص تلك المؤشرات من خلال دراسة وتحليل التقارير الداخلية لإدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك محل الدراسة، والتي راعت العوامل والمؤشرات الاقتصادية بمصر والقطاع المصرفي على وجه التحديد في العام المالي ٢٠١٨، ووفقاً لرؤية وكالات التصنيف الائتماني الدولية مثل " Moody's – Stander &amp; Poor's " يتراوح معدل الخسارة عند التعثر في مصر بين ( ٣٠% : ٧٠% ) وبذلك يكون المتوسط ٥٠%.</p>

المصدر : من إعداد الباحث.